الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة **٢٣**

الإثنين، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك ..... (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

المناقشة العامة

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رودولفو نين نوفوا، وزير خارجية جمهورية أوروغواي الشرقية.

السيد نين نوفوا (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): إذ نحيي جميع الوفود، نرحب كذلك بعقد الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. إن أوروغواي مقتنعة بأننا بحاجة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى تعزيز هذه الهيئات للتنسيق والقيادة على الصعيد الدولي. فعدم القيام بذلك يعني ترك البشرية عرضة للخضوع للقوى عبر الوطنية التي تتهرب من أي نوع من أنواع التقنين وتفرض قواعدها على نحو تعسفي، على الرغم من الصلاحية الكاملة للسيادات الوطنية، التي أظهرت على مر التاريخ قدرا كبيرا من الصمود وتصدت بشجاعة للتحديات.

وينبغي أن تزداد الأمم المتحدة قوة ويجب أن تولى الجمعية العامة – هيئتها الرئيسية – الأولوية العليا، بإجراء الإصلاحات اللازمة لتكييف هياكلها ومنهجياتها مع زمن مغاير للزمن الذي أنشئت فيه. سيكون هذا مفيدا، طالما أن الجمعية هي – وستظل كذلك – التعبير عن العالمية، التي يتعين على البشرية الحفاظ عليها كمثل أعلى لتنظيم التعايش السلمي على صعيد عالمي، حيث تتمتع جميع الدول، كبيرها وصغيرها، بنفس القيمة والاحترام.

لقد ركزت سياسة أوروغواي الخارجية على بعض الدعائم التقليدية التي نظمت تصرفاتها على مر التاريخ، مثل الديمقراطية وسيادة القانون واحترام وتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عن تعددية الأطراف والالتزام بالحوار والسلام. هذه هي المبادئ التي دافع عنها بلدنا تاريخيا وناصرها بشكل نشط. وقد جعلت أوروغواي من هذه الركائز سياستها الحكومية، تدعمها جميع أحزابها السياسية بغض النظر عن اختلاف الأيديولوجيات أو التوجهات البرنامجية التي تتناوب على السلطة على أساس

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

تناوب هو أمر طبيعي لفكرتنا عن الديمقراطية. وهي تشكل تراثا مشتركا، وهي فصل أساسي في الاتفاقات التي كنا طرفا فيها طوال تاريخنا الذي يحدد هويتنا الوطنية.

اليوم، وإذ يواجه العالم طائفة واسعة من التهديدات والتحديات، فإن أوروغواي تعقد العزم على أن تجعل صوتها مسموعا وتوجه أعمالها على الساحة الدولية، استنادا إلى تلك الأسس التي دعمت هيكلها، بطريقة سلمية وديمقراطية. إن الزيادة في النزاعات المسلحة، التي تتسم بعنف غير مسبوق وانتشار أسلحة الدمار الشامل والتوسع في التجارة في جميع أنواع الأسلحة وتنامي الإرهاب والهجمات الإلكترونية والجوع والآثار المدمرة لتغير المناخ، جميعها تجعل الالتزام القوي من المجتمع الدولي بالتصدي لها ضرورة أكثر من أي وقت مضى.

وفي وقت يأتي فيه الكثير من مظاهر العنف والدمار نتيجة أسباب عالمية، سيكون من الإهمال محاولة فرض استجابات مؤلمة أو محلية غير كافية لهذه التحديات. على المجتمع الدولي أن يرقى إلى مستوى الحدث، ويعزز أطر عمله المشترك وينهض بالحوكمة العالمية من أجل إيجاد حلول لهذه المشاكل الخطيرة.

اليوم، يتضرر الملايين من الناس مباشرة نتيجة للعنف والنزاع المسلح. فقد قتل مئات الآلاف من الناس وأصيب الآلاف غيرهم وأجبر الملايين من الناس المشردين على الفرار من ديارهم، مجازفين بأرواحهم بحثا عن السلام. لا ينبغي لنا أبدا أن نعتاد على الوقوف مكتوفي الأيدي عندما نواجه هذا المشهد من المآسي والدمار، في خضم لامبالاة لا تهتز إلا في حالات استثنائية عندما تهزنا صورة قوية وتصدمنا.

ويمكن لتلك الصورة – وهذه أكبر مأساة – أن تمثل للأسف مصير عشرات أو مئات آلاف البشر الذين لن نعرف شيئاً على الاطلاق عن حياتهم ومصيرهم المحزن. ”والأرواح المفقودة“ هو الوصف الذي جاء في المقالة المتميزة للفيلسوف البولندي زيغمونت بومن، واجد ”الحداثة السائلة“، الذي ودّعه العالم في وقت سابق من هذا العام. لهذا السبب، من المنصف والعادل استذكار ذلك الأمر في هذه الجمعية اليوم.

ومن دواعي الأسف أن شبكات الاتجار بالبشر التي تستغل اليأس والضعف البشري تبرز في تلك السياقات، وتعدُ الناس بمستقبل غير موجود. وفي مواجهة هذه الآفة، من الضروري أن تقوم جميع البلدان المجتمعة هنا بمضاعفة جهودها لمكافحة أشكال الاتجار كافة، بما في ذلك الاتجار بالبشر. وبغية وضع حد لجميع تلك الممارسات البشعة التي تحط من قيمة ضحاياها وتجردهم من انسانيتهم الأساسية خدمة لمصالح الشبكات الإجرامية والإرهابية التي تعمل حول العالم، من الضروري قيام تعاون بين جميع الدول على كوكب الأرض من أجل تعزيز نمو الأمم وحقيق تنميتها الاجتماعية.

دعونا نسمّي الأشياء بأسمائها – إن عدم المساواة يظل السبب الرئيسي لمعظم الصعوبات والتهديدات التي نواجهها. ونحن نعلم جميعاً أنه في ظل جوانب التقدم في العلم والتكنولوجيا حالياً، يكون الفقر والجوع غير مقبولين، والسبب وراء استمرارهما غير المبرر هو المسائل التي تنبع من سوء التنظيم والتوزيع على نحو غير عادل للسلطة وللموارد عل الصعيدين الوطني والدولي. لهذا السبب، نؤكد من جديد على أن سيادة القانون والتنمية ترتبطان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً وتعززان بعضهما بعضاً. وبالتالي، فإن كلتيهما ضروريتان للتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي.

وتؤيد أوروغواي تمام التأييد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وشعار عدم تخلّف أحد عن الركب. وأوروغواي تؤيد هذا الشعار بكل بساطة ودون التظاهر أو التحايل بتأييده. إنه شعار يمكن تناوله بسهولة في بلد مثل بلدنا الذي يسعى إلى جعل مكافحة التقاعس عن العمل علامة أخرى من هويته طوال تاريخه، ونجح ابتداء من مرحلة مبكرة نسبياً في بناء مجتمع

متكامل يتسق بالتماسك الاجتماعي إلى درجة كبيرة، ولكن ليس من دون الاضطرار إلى مواجهة التحديات والصعوبات.

وفي تموز/يوليه، وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، قدّم بلدي للسنة الثانية على التوالي تقريره الوطني الطوعي عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، حيث انطوى على إجراء عملية منتظمة من المشاورات والتنسيق بين المؤسسات بمشاركة الحكومة، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية، وهي العملية التي تتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ومع ذلك، هناك مسألة مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة أكثر أهمية لأوروغواي ألا وهي – نزع السلاح توطئة لتحقيق السلام. ويجب على المجتمع الدولي أن يلتزم بالسعي الجاد للتوصل إلى الحلول الفعالة لهذه المشكلة العالمية. وإن التهديد المتزايد الناجم عن الإرهاب والتحدي الذي يمثله للمجتمع الدولي ككل، وخطر الاستخدام المحتمل لأسلحة الدمار الشامل من قبل الجماعات الإرهابية، واقتناء الأسلحة التقليدية واستعمالها، والصلات القائمة بين هذه الأسلحة والجريمة عبر الوطنية، أمور تجعل من عدم نزع السلاح أحد أكبر التهديدات التي تواجه البشرية. وهذه المسألة تثير بالتالي قلقاً عميقاً. ومراقبة تجارة الأسلحة الدولية ضرورة ملحة، نظراً لأن الاتجار بالأسلحة وعقد صفقات الأسلحة مع الأطراف المتحاربة في الصراعات يساهمان بشكل مباشر في معاناة المدنيين وقتلهم.

لهذا السبب، فإن الانضمام إلى الصكوك الدولية التي تهدف إلى حماية المدنيين، من قبيل المعاهدة التارخية لتجارة الأسلحة والتصديق عليها يشكلان إسهاماً كبيراً في ذلك الصدد. واسمحوا لي أن أكرر هنا في الجمعية العامة شيئاً سبق أن ذُكر بالفعل في مجلس الأمن. فوفقاً لمعهد استوكهولم الدولي المعني بأبحاث السلام، هناك نسبة ٧٤ في المائة من إجمالي حجم صادرات الأسلحة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ حصلت تحديداً من جانب الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. وبالمثل، فإن الإنفاق العسكري في عام ٢٠١٦ بلغ ١،٦٩ تريليون دولار، وكان أعلى من الانفاق العسكري في عام ٢٠١٥.

وينبغي أن نسأل أنفسنا كم من الاحتياجات كان يمكن تلبيتها لو أن هذه الأموال قد أعيد توجيهها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان. إن حيازة الأسلحة النووية وتأخير الدول التي تمتلكها في عملية نزعها يشكلان خطراً ويهددان كذلك الاستقرار والأمن البشري في العالم. وإذا تغلّب انتشار الأسلحة النووية على الدبلوماسية، فستكون العواقب مدمرة. الدبلوماسية، والدبلوماسية، والمزيد من الدبلوماسية: هذا هو السبيل الذي يجب أن نسلكه.

إن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكلان جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً جسيماً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة. والضمانة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هي في إزالتها الكاملة. ومع ذلك، وبدلاً من التخلي عن برامج الأسلحة، تواصل القوى النووية تحسين ترساناتها النووية وتنشط في تحديثها. والبيانات الواردة من المنظمات المتخصصة تشير إلى أن تسعة بلدان تمتلك ما يزيد على ١٧ ٠٠٠ من الأسلحة النووية، منها قرابة ٢ ٠٠٠ في حالة تأهب قصوى، جاهزة للإطلاق في أي لحظة.

وترحب أوروغواي بنجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها. فقد اختتم أعماله باعتماد معاهدة تاريخية تتعلق بحظر الأسلحة النووية، وافتُتح باب التوقيع عليها مؤخراً أمام جميع الدول، حيث انضمت إليها أوروغواي للتو. وفي هذا الصدد، ندعو جميع البلدان إلى التوقيع على هذا الصك، الذي يهدف إلى كفالة العيش الكريم للأجيال المقبلة وتفادي وقوع كارثة إنسانية.

وتعرب أوروغواي، كجزء من القلق الذي يساورها إزاء تطوير الأسلحة النووية، عن إدانتها القوية للتجارب النووية التي تقوم بها كوريا الشمالية والقذائف التسيارية التي تطلقها، وتحث ذلك البلد على التخلي عن برامجه النووية الحالية بطريقة كاملة، ويمكن التحقق منها، ولا رجعة فيها، ووضع حد فوري لجميع الأنشطة ذات الصلة، بما في ذلك عمليات إطلاق القذائف التسيارية عن طريق استخدام التكنولوجيا، وغير ذلك من الأعمال الاستفزازية.

وفي السياق نفسه، نحث ذلك البلد على احترام قرارات مجلس الأمن والعودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تخلّى عنها في عام ٢٠٠٣، ونظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومع ذلك، نحث أيضاً جميع الدول، ولا سيما الولايات المتحدة العظيمة، على تفادي التصعيد الكلامي الذي يسبق دائماً المآسي الكبرى على مر التاريخ، وتحمّل المسؤولية عن كل كلمة تقال، مع تجنب جميع الكلام العنيف. والعداوات الناشطة كثيراً ما تجعل التقيّد بالوقائع أمراً مستحيلاً.

إن أميننا العام، السيد أنطونيو غوتيريش، وفي الخطاب الذي ألقاه في الجلسة الثالثة للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، أشار إلى أنه ”يجب ألاّ نمضي في طريقنا إلى الحرب دون وعي“، مستلهماً العنوان البليغ الذي استعمله مؤخراً المؤرخ كريستوفر كلارك في إشارة إلى كيفية أن البشر والأمم صنعوا المأساة التي حدثت في الحرب العالمية الأولى، وهم في حالة ذهول وحيرة نتيجة سوء فهم متبادل وتحذيرات ذهبت أدراج الرياح (أنظر A/72/PV.3).

وعندما أدركوا النتائج، كان قد سبق السيف العذل.

وتود أوروغواي قبل مجرد ثلاثة أشهر من انتهاء فترة ولايتها بوصفها عضواً غير دائم في مجلس الأمن، أن تؤكد مرة أخرى على أنها مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأهمية التركيز في أعماله على حماية السكان المدنيين في جميع مناطق الصراع، واعتماد الطرائق المختلفة من خلال عمليات حفظ السلام، وتقديم المساعدة الإنسانية، وحماية المستشفيات والعاملين في المجال الطبي، وإدانة الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، في جملة أمور أخرى.

وفي سياق الأزمة الراهنة، نود أن نشيد بشجاعة وإيثار العاملين في المجال الإنساني وهم يواصلون مساعدة المحتاجين في حالات النزاع، مخاطرين في ذلك بحياتهم. ونفهم أن أفضل طريقة لتكريم العاملين في المجال الإنساني الذين أنقذوا آلاف الأرواح في العديد من الأماكن تتمثل في وضع سياسات ناجحة والتوصل إلى اتفاق في إطار الأمم المتحدة لتحقيق الوقف الفوري للهجمات على المدنيين، وتمكين وصول المساعدات الإنسانية إلى حالات النزاع. ونشعر بالقلق إزاء تزايد الهجمات والقصف المتعمد للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني والهياكل الأساسية المدنية كالمستشفيات والمدارس والأسواق، وتشكل جميعا انتهاكات خطيرة معممة لحقوق الإنسان.

ومن الفظائع المروعة عندما يهاجم عزل بينما يساعدون عزلا آخرين لا حول لهم ولا قوة في أسوأ الأوقات والأماكن. ينبغي لنا أن ندين ذلك بشدة، بل يجب أن نتخذ قرارات لحماية الضحايا وتقديم الجناة إلى العدالة. وتدعو أوروغواي مرة أخرى إلى الامتثال التام لقرارات مجلس الأمن، وخاصة القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) وإنشاء آليات فعالة لتنفيذه. وأود أن أكرر التأكيد على أن هذا النوع من الهجمات على أهداف مدنية، تحت ستار الهجمات التبعية، ينبغي عدم التسامح بشأنه على الإطلاق.

ولا يمكن إنكار أننا نمر بتغيرات عميقة في أنواع النزاعات التي نشهدها، مع تزايد وجود المنظمات الإرهابية والجهات الفاعلة من غير الدول، التي تنشر الخوف بين السكان وتقوض بشكل غير متناسب حقوق النساء والأطفال. لقد أوضح لنا التاريخ أن هناك نمطا ثابتا فيما يتعلق بالنزاعات في العالم، بغض النظر عن المنطقة أو الدين. النساء والفتيات هن أكثر

الأشخاص الذين يعانون من عواقبها. فالحروب تغزو أرواحهن، وتهدد شعورهن بالأمان.

وفي هذا السياق، فإن أوروغواي، بصفتها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، وبلدا شارك طويلا في مختلف عمليات حفظ السلام ومساهما نشطا بقوات، عازمة على مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين في النزاعات المسلحة. ونحن ملتزمون التزاما عميقا بسياسة عدم التسامح إطلاقا. ونؤكد من جديد دعمنا لهذه السياسة، ونعمل بجد لمنع حدوث حالات جديدة من الانتهاكات والاستغلال الجنسي في عمليات حفظ السلام، مع العلم بأن حالة واحدة هي أكثر مما ينبغي.

على مدى أكثر من ٥٠ عاما، عرفت أوروغواي كيف كان الحال وهي خارج أهم هيئة لصنع القرار في العالم. لذلك نعتقد أنه من الضروري أن تكون المسائل التي يتناولها مجلس الأمن معروفة لجميع أعضاء الأمم المتحدة. ما يجري مناقشته هناك يكتسي قدرا من الأهمية بحيث ينبغي لجميع الدول الحاضرة هنا اليوم أن تكون على علم بما يجري خلف أبواب مغلقة. لذلك ستواصل أوروغواي العمل على تحقيق المزيد من الشفافية والشمول في أساليب عمل الأمم المتحدة في إطار فريق المساءلة والاتساق والشفافية، وكذلك في سياقات أخرى متعددة الأطراف. وكبلد موقع على ميثاق الأمم المتحدة، تؤكد أوروغواي التزامها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، في حين تلتزم بالعمل بلا كلل للحفاظ على تلك المبادئ، التي نعتقد أنها ذات أهمية حيوية لبناء مستقبل أكثر أمنا وازدهارا.

ولا يمكننا التفكير في السلام في العالم إن لم يلتزم المجتمع الدولي التزاما جادا بنزع السلاح وعدم الانتشار. إن أي تقدم يحرز في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار – سواء كانت التزامات جادة أو خطوات تدريجية وفعالة ومحددة للمضي قدما أو نتائج – يجب الترحيب والاحتفاء به باعتباره إنجازا هائلا حققته الأمم المتحدة.

ونود أن نختتم بياننا بإبراز الأهمية التاريخية الهائلة لعملية السلام التي ما فتئت تترسخ في كولومبيا وتضع حدا للنزاعات المسلحة التي قسمت كولومبيا، وأغرقتها في ألم ودماء لعقود طويلة. وكمواطني أوروغواي، وكأمريكيين لاتينيين، في هذه الحالة أيضا، بصفتي رئيس مجلس الأمن في ذلك الوقت، نشعر بالسرور والفخر لتقديمنا مساهمة متواضعة في بناء السلام في كولومبيا. وهذا هو أفضل مثال لدينا عندما نتكلم عن نتائج محددة.

إنها منطقتنا في أمريكا اللاتينية التي جعلناها منطقة للسلام اليوم. الآمال الكبيرة التي بزغت حينما تم التوصل إلى وقف إطلاق النار واتفاق السلام منحتنا الحماس الذي نحتاجه في اضطلاعنا بمهام جديدة وصعبة في أجزاء أخرى من العالم يبدو فيها غالبا أن إيجاد مخرج أمرا صعبا. لقد رفضت أمريكا اللاتينية بعزم وطيد جميع المحاولات لحل النزاعات الداخلية في أمريكا اللاتينية، مهما كانت شديدة، من خلال التدخل العسكري.

في التجربة التاريخية لقارتنا، لم تخلف هذه التدخلات إلا آثارا من دوام العنف والفقر وعدم الاستقرار. إن أمريكا اللاتينية موحدة ككتلة ضد مساعي شن الحروب التدخلية التي لا هي منطقية ولا حصيفة.

وأود أن أكرر مرة أخرى رفضنا القاطع للحصار المجحف الذي، بعد ٥٥ عاما، لا يزال مفروضا على جمهورية كوبا الشقيقة، ونعرب عن تعاطفنا وتعازينا لضحايا الأعاصير والزلازل التي وقعت مؤخرا في المنطقة.

في الختام، إن تحقيق استدامة الكوكب والحياة الكريمة يتطلب الاستخدام الفعال للموارد المتاحة لكي نتمكن من العيش في سلام وأمن، وأن نترك كإرث لنا عالما يمكن العيش فيه للأجيال المقبلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لغبطة كبير الأساقفة بول ريتشارد غالاغر، أمين العلاقات مع الدول في الكرسي الرسولي.

كبير الأساقفة غالاغر (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن قداسة البابا فرانسيس، يسرني أن أهنئ معاليكم على انتخابكم رئيسا للجمعية في دورتها الثانية والسبعين، وأن أشيد بكم على اختيار موضوع المناقشة العامة: ”محورية الإنسان: السعي إلى تحقيق السلام والحياة الكريمة للجميع على كوكب مستدام.“ وهو موضوع ملائم بالنسبة للكرسي الرسولي. إن البابا فرانسيس لا يكل قط من التركيز على الإنسان أولا، وتحديدا أولئك الذين يعانون، والمستبعدين والمهمشين أو الذين تخلفوا عن الركب.

وتفصل الكنيسة الكاثوليكية المعنى المقصود من التركيز على الإنسان بهذه العبارات: إن أفراح وآمال، وأحزان ومخاوف الرجال والنساء في هذا العصر، لا سيما الفقراء أو المبتلين بأي شكل من الأشكال، هي أفراح وآمال وأحزان ومخاوف أتباع المسيح، لأنه في الواقع، يجب دائما ألا يكف عن التردد في قلوبنا صدى أي أمر إنساني حقيقي. والتركيز على الإنسان لا يعني مجرد حمايته من الجرائم الشنيعة، بل وضعه قبل جميع المصالح الجغرافية السياسية والوطنية والوفاء بجميع الالتزامات السياسية الدولية التي قطعت طوال تاريخ الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بدءا بتلك المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

وإيلاء الإنسان الأولوية دائما يعني حماية كرامة الشخص وحقوقه للإنسان والحريات الأساسية في كل مرحلة وفي كل الظروف، بطريقة محددة، والحق في الحياة وحرية الدين والمعتقد تنبع منهما جميع الحقوق الأخرى. وهذان الحقان من حقوق الإنسان هما الأساس المشترك في ركائز السلام والأمن والتنمية البشرية المتكاملة. وهما جزء لا يتجزأ من تلك الحقوق والحريات الأساسية الأخرى المتعلقة بحياة كريمة وروحية ومادية وفكرية لجميع المواطنين وأسرهم، بما في ذلك، في جملة أمور، الحق في الغذاء والمياه والسكن وبيئة آمنة وفي العمل.

مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، التزم المجتمع الدولي باتخاذ تدابير فعالة للقضاء على الأسباب الجذرية للشرور والإهانات المختلفة التي يتعرض لها اليوم العديدون من الناس في العالم. وقبل لحظات من اعتماد الجمعية العامة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وصف قداسة البابا فرانسيس الخطة بأنها بادرة أمل هامة. (أنظر A/70/PV.3) وأحد الأسباب الأساسية لهذا الأمل هو أنّ قادة العالم اتفقوا على خطة عمل من أجل الناس والكوكب الأرضي ومن أجل الازدهار، وعقدوا العزم على وضع حدٍ للفقر والجوع، بجميع أشكالهما وأبعادهما، وكفالة أن يتمكن جميع بني البشر من تفعيل طاقاتهم الكامنة في إطار من الكرامة والمساواة وفي بيئة صحية. وهذا العزم المشترك ينطوي على توضيح أُسس محورية الإنسان هذه.

وفيما يتعلق بالالتزامات السياسية، حذّر قداسة البابا فرانسيس المنظمة والمجتمع الدولي من مغبة الوقوع فيما يمكن تسميته بالإعلان اللفظي الاسمي غير الحقيقي. ومن هذا المنطلق، يجب ألا نشعر براحة الضمير والسعادة لأننا اعتمدنا خطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الاتفاقات الدولية الهامة. بل على العكس من ذلك، يجب ألاّ يهدأ لنا بال حتى تتحقق الالتزامات القانونية فعلا ويتم الوفاء بالوعود السياسية التي تتعلق بحياة البشر. ويتطلب ذلك إلقاء نظرة دقيقة وصادقة على التحديات الرئيسية التي تواجه شعوب العالم اليوم والتي ستواجهها غدا. ومن هذا المنطلق، فإن الامتثال على نحو مسؤول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، فضلا عن تنفيذ خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يمكن أن يكون سبيلا تتبعه البلدان والمنظمات الدولية

كافة بالتركيز على العمل سوياً من أجل السلام، بغض النظر عن لعبة تبادل التهديدات الخطيرة.

من هذا المنظور، يعتبر الكرسي الرسولي أن عملية الإصلاح الوشيكة وتحسين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية فرصة إضافية لوضع الناس واحتياجاتهم في صميم عملنا. وبالقيام بذلك، وكما ذكّرنا قداسة البابا فرانسيس في هذه القاعة قبل سنتين، يتعين علينا أن إتاحة الفرصة لهم كي يكونوا عناصر مكرَّمة تمسك بزمام مصيرها بنفسها (أنظر A/70/PV.3).

إنّ الكنائس المسيحية، لا سيما الكنائس الأرثوذكسية والكاثوليكية، تحتفل معا في ١ أيلول/سبتمبر باليوم العالمي للصلاة من أجل رعاية الخلق لزيادة الوعي العام بمسؤوليتهم المتقاسمة والاهتمام ببيتنا المشترك والإسهام في عكس مسار التدهور البيئي. وبمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للصلاة هذه السنة، أصدر قداسة البابا فرنسيس ونيافة البطريرك المسكوني بارثولوميوس رسالة مشتركة تؤكد أن الله قد أورث الأرض عباده بوصفها هدية وإرثا ساميا ونتقاسم جميعا المسؤولية عن تلك التركة. إن كرامتنا الإنسانية ورفاهنا يرتبطان ارتباطا لا انفكاك منه برعايتنا لجميع الخلق.

هذا النداء من أجل القيادة المسؤولة يتسم بأهمية خاصة قبل أن تتدهور أوضاع بيتنا المشترك، وفي كثير من الأحيان وتتحول إلى منظور عالمي نفعي تمامافيما يتعلق بالأشياء التي تحيط بنا. إنّ أي ضرر يلحق بالبيئة إنما هو ضرر يمس البشرية اليوم وغدا. لذلك، فإن إساءة استعمال البيئة وتدميرها ترافقهما أيضا عملية استبعاد قاسية، في حين يؤثر تدهور الكوكب، أولا وقبل كل شيء، على المليارات من البشر الواقعين في قبضة الفقر وفي غائلة الإجهاد البيئي في جميع أنحاء العالم. إن هذا الواقع المأساوي الإقصائي وعدم المساواة يجب أن يدفعنا جميعا إلى إعادة النظر في التزامنا المشترك ومسؤولياتنا الفردية. إن النداء العاجل والتحدي المتمثل في رعاية الخلق يحض جميع بني البشر على العمل بدون تردد من أجل التنمية المستدامة والتنمية المتكاملة.

لا يمكن تحسين ظروف المناخ والبيئة الطبيعية إلاّ إذا قبلنا بالحاجة إلى تغيير الطريقة التي ننظر فيها إلى العالم وتغيير طريقة تعاملنا معه. وعلى الرغم من أن بيتنا المشترك يمر بمرحلة من التدهور البالغ الخطورة، يمكننا وقف التدهور البيئي. وفي الواقع، كما أكد قداسة البابا فرانسيس في الإرشاد الرسولي ”كن مسبحاً“، بينما نحن قادرون على فعل الأسوأ، فإننا أيضا قادرون على فعل الأفضل، والتسامي على مصالحنا الذاتية، وعلى اختيار ما هو جيد مرة أخرى وفتح صفحة جديدة.

إنّ واجب منع نشوب الحروب والصراعات العنيفة من المكونات الأساسية للمسؤولية عن الحماية. لذلك، يعرب الكرسي الرسولي ي عن تقديره لتقرير الأمين العام الصريح وتركيزه الشديد على الدبلوماسية الوقائية، ونتفق مع تقييمه ومؤداه أن أخطر جوانب القصور لدى المجتمع الدولي بأسره تكمن في عدم منعه وقوع الأزمات المتكررة. وتتطلب الوقاية، أولا وقبل كل شيء، استعادة الثقة في قدرة البشرية على الحوار. وتقتضي الضرورة الإسراع في تهيئة بيئة من الثقة. ويتعين على جميع البلدان أن تتراجع على نحو حاسم وعاجل عن التصعيد الراهن في الاستعدادات العسكرية. وينبغي للدول الكبرى والجهات التي لديها تقاليد قوية في احترام حقوق الإنسان أن تتخذ إجراءات فعالة من أجل التهدئة. ولا بدّ من استعمال جميع ضروب الوساطة الدبلوماسية والسياسية لتحاشي الوقوع في ما يعجز عنه الوصف.

أود أن أشير إلى النداء الذي وجهه قداسة البابا بيوس الثاني عشر لجميع الأمم في آب/أغسطس عام ١٩٣٩، عشية نشوب الحرب العالمية الثانية:

”إنّ طريق العدالة تعززها قوة المنطق وليس قوة السلاح. الخطر وشيك، ولكن لا يزال هناك متسع من

الوقت. لا خسارة مع السلام. أما مع الحرب، فكل شيء خسارة. أرجو أن يثوب الناس إلى رشدهم ويتفهموا بعضهم البعض وأن يلجأواإلى المفاوضات مرة أخرى. فمن خلال التفاوض بحسن نية واحترام الحقوق المتبادلة، سيدركون أن المفاوضات الصادقة والفعالة لا يمكن أبدا أن تحول دون تحقيق نجاح مشرّف. ”

في هذا السياق، أود أن أذكّر بانقضاء اثني عشر عاما منذ التجمع التاريخي لزعماء العالم في هذه القاعة في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. أما وقد جعل رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في هذه المنظمة تركيزهم منصبا على البشر، فقد توصلوا إلى توافق للآراء بشأن المسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية، ومن جرائم الحرب والتطهير العرقي، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ومما لا شك فيه أن توافق الآراء السياسي الجماعي أمر ضروري، ومع ذلك تقتضي الحاجة التأمل في المادة ٢، الفقرة ٧ والمادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

من هنا، يؤيد الكرسي الرسولي جميع هذه المبادرات التي من شأنها تيسير التقيد بالالتزامات بموجب المسؤولية عن الحماية، غير أنه يود أن يذكر المجتمع الدولي، مرة أخرى، بأنه بدون الإطار القانوني والاحترام العادل لسيادة القانون الدولي، لا يمكن تطبيق مبدأ الحماية.

إن الحرب في اليمن تسبب كارثة إنسانية ذات أبعاد مروعة. ومأساة الحرب في سوريا تتزايد كل يوم. لذلك ينبغي أن تجلس الجهات الفاعلة على طاولة المفاوضات في الأمم المتحدة بشرط مسبق وحيد وهو احترام حقوق الإنسان ومبادئ قانون حقوق الإنسان والسماح بوصول المنظمات الإنسانية والمساعدات الإنسانية. وفي الوقت نفسه، يتعين على الدول، لا سيما التي في وقت ما من التاريخ الحديث شاركت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الصراع، أن تسخر جميع الوسائل لديها للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، كخطوة أولى نحو تحقيق السلام.

إنّ الكرسي الرسولي يشعر بالقلق الشديد إزاء الانقسامات السياسية وعدم الاستقرار في اليمن. وبالإضافة إلى أزمتها الإنسانية، يتعين على المجتمع الدولي معالجة التوترات السياسية والدبلوماسية المعقدة في شبه الجزيرة العربية وأعمال العنف، إلى جانب مختلف الحالات الإنسانية في الشرق الأوسط. ويجب علينا جميعا أن نسعى من أجل إنهاء أعمال العنف والتوصل إلى حل يمكِّن، في نهاية المطاف، الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء، من العيش في سلام داخل حدود واضحة ومعترف بها دوليا، ومن ثم تنفيذ الحل القائم على وجود دولتين. إن استمرار العنف والتوترات السياسية المكثفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتطلب من جميع الأطراف الالتزام على نحو عاجل وفعال بإيجاد حل للأزمة الدستورية. علاوة على ذلك، هناك حاجة إلى زيادة الوعي العام بشأن بعض حالات الصراع الجارية بهدف التوصل إلى حلول تفاوضية وسلمية، لا سيما في أوكرانيا، وجنوب السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، من بين بلدان أخرى.

وفي السياق نفسه، أشار البابا فرانسيس إلى

”صراع من نوع آخر، قد لا يكون بديهيًا دائما لكنه يقتل الملايين من الأشخاص بشكل صامت. وكثيرة هي مجتمعاتنا التي تعيش حربًا من نوع آخر نتيجة للاتّجار بالمخدّرات“ (A/70/PV.3، صفحة ٧).

وقد انضم الاتجار بالمخدرات إلى غيره من أشكال الفساد ثم أنه

”تغلغل في جميع مستويات الحياة – الاجتماعية والسياسية والعسكرية والفنية والدينية – مفضياً، في حالات كثيرة، إلى هيكلية موازية تهدد مصداقية مؤسساتنا“ (المرجع نفسه).

وعلى نفس المنوال، يساور الكرسي الرسولي القلق إزاء التحديات المتمثلة في مكافحة الفساد والإرهاب، وإزاء تعزيز السلام المستقر والتنمية المستدامة في العديد من بلدان العالم. ويود الكرسي الرسولي أن يشدد مرة أخرى على أن الإرهاب لا يمكن التصدي له إلا باتخاذ تدابير أكثر تماسكا واتساقا على الصعيد الدولي. و بما أن الإرهاب لا يعرف حدودا، يجب أن يتصرف المجتمع الدولي ككل.

ولا يمكن توفير الحماية الكاملة للشعب إلا من خلال سلام دائم. ومع ذلك، يجب أيضا ضمان حماية السكان المدنيين في أوقات الحرب، وتؤدي النزاعات المميتة التي وقعت مؤخرا إلى الكشف عن أوجه القصور في النظام الدولي وإلى إضعافه على حد سواء. وتتسبب في معاناة لا يمكن تفسيرها، والتشريد الجماعي، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية العالمية، والفقر المدقع. وليس هناك أزمة من صنع الإنسان أسوأ من النزاعات العنيفة. فهي تدفع الناس قسرا إلى الهجرة أو التحول إلى لاجئين. وهي تولد الفظائع الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. وفي الواقع، كما أخبر البابا فرانسيس هذه الجمعية، ”إن الحرب إنكار لجميع الحقوق “ (المرجع نفسه، ص ٦).

إن الحالة المؤسفة لمئات الملايين من المهاجرين واللاجئين الفارين من الحروب والاضطهاد والكوارث الطبيعية والفقر المدقع، ولا سيما في نيجيريا وميانمار والصومال وبلدان المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تشكل، من بين أمور أخرى، مسؤولية كبيرة بالنسبة لنا جميعا دون استثناء.

إن إنسانيتنا المشتركة تجبرنا جميعا، كما اقترح البابا فرانسيس، على الترحيب بالأشخاص الذين يفرون من هذه الظروف القاسية وحمايتهم وتعزيزهم وإدماجهم. وتستند هذه الإجراءات الأربعة إلى مبدأ التضامن مع المحتاجين، وإلى الطرح القائل بأن المهاجرين، على الرغم من العديد من التحديات الحقيقية أو الوهمية، مفيدون للمجتمع. وهي على وجه الخصوص تعبير عن مسؤوليتنا المشتركة تجاه ضحايا الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية التي أخفق المجتمع الدولي في منعها أو وقفها، في تجاهل صارخ لمبادئ القانون الدولي.

وسيعمل الكرسي الرسولي بهمة على كفالة تجسيد هذه المفاهيم الأربعة وتكريسها في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظَّمة والنظامية المقترح إبرامه مستقبلا، وفي الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. ويعتقد الكرسي الرسولي أن هذه العمليات التي تقودها الأمم المتحدة تتيح فرصة فريدة من أجل للتصدي بصورة جماعية للتحديات القائمة من خلال التعاون الدولي والمسؤولية المشتركة. ويحث الكرسي الرسولي المجتمع الدولي على التغلب على المأزق السياسي الحالي وتجاوز المشاعر السلبية التي نواجهها بفتح مسارات آمنة ومنظمة ونظامية للهجرة. ومن أجل تحقيق النتيجة المرجوة، فإن مساهمة المجتمعات السياسية والمجتمع المدني وجميع أصحاب المصلحة، كل وفقا لمسؤولياته، أمر لا غنى عنه.

وفي حين أن بعض المهاجرين يمكن أن يكونوا مدفوعين بالرغبة المشروعة في تحسين حالاتهم الجيدة بالفعل، فمن المرجح أن يختار معظمهم عدم الهجرة إذا تمتعوا بالسلام والأمن الاقتصادي في بلدانهم الأصلية. وعيش الفرد في بلده حق إنساني أساسي، ولكن ذلك لا يكون فعالا إلا إذا عولجت بصورة ملاءمة الأسباب الجذرية التي تجبر الأشخاص على الهجرة، مثل الحروب والنزاعات، والفظائع الجماعية، والاضطهاد، والمصاعب الاقتصادية والبيئية الوخيمة. وفي الواقع، إذا استوفيت الشروط اللازمة الأساسية لن يشعر الناس بأنهم مرغمون على ترك ديارهم، مما يجعل من الممكن السيطرة على الهجرة وجعلها طوعية. ولذلك، لا ينبغي أن يقتصر التركيز في التفاوض على الاتفاقات على وقف المهاجرين وهم في طريقهم أو احتجازهم

في مخيمات اللاجئين، ولكن، بدلا من ذلك، ينبغي معالجة الأسباب التي تحرمهم من العيش بكرامة وتضطرهم للقيام برحلات مهددة للحياة. وينبغي أن يكون ذلك هدفنا، كما ينبغي أن يكون جزءا رئيسيا من الاتفاق العالمي للهجرة.

وأحد التحديات الكبرى الأخرى التي تواجه المجتمع الدولي هو الاتجار بالأشخاص. والأسباب الجذرية لهذا الاتجار وغيره من أشكال الرق المعاصرة هي الحروب والنزاعات والفقر المدقع والتخلف والاستبعاد، والافتقار إلى التعليم أو فرص التوظيف، والكوارث البيئية. ولكن يتعين علينا أن نعترف بأنه على جانب الطلب من هذا الاتجار الإجرامي، هناك أيضا أنانية شديدة تصل إلى مستويات لا يمكن تخيلها من انعدام المسؤولية الأخلاقية في حالة الاتجار بالأطفال، والأعضاء والأنسجة والأجنة وفيما يسمى بسياحة زرع الأعضاء. وهذه الأشكال البغيضة من الاتجار تتفاقم بفعل فساد الموظفين العموميين والأشخاص العاديين الراغبين في القيام بأي شيء من أجل الكسب المالي. وفي الواقع، فإن أزمات الهجرة واللاجئين تسهل اليوم زيادة الاتجار بالأشخاص وغيره من أشكال الرق المعاصرة.

ولطالما أعلن الكرسي الرسولي والكنيسة الكاثوليكية رفضهما لشرور الاتجار بالأشخاص، وقد سعيا، من خلال العمل المتفاني الذي يقوم به عدد كبير من الأفراد والمؤسسات، إلى مكافحة أسبابه الجذرية، ورعاية الضحايا، وزيادة الوعي بهذه الآفة، والعمل مع أي شخص ومع كل شخص في محاولة للقضاء عليه. وفي خطاب ألقاه البابا فرانسيس في ١٠ نيسان / أبريل ٢٠١٤ أمام المؤتمر الدولي المعني بمكافحة الاتجار بالبشر، وصف الاتجار بالأشخاص بأنه ”جرح مفتوح في جسد المجتمع المعاصر“. ووصفه خلال التوقيع على الإعلان العالمي لمكافحة الرق في ٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤ بأنه ”آفة بشعة، موجودة في جميع أنحاء العالم على نطاق واسع“.

ويكمن في صميم هذا الشر الفقدان التام لاحترام الكرامة الإنسانية، واللامبالاة الكاملة تجاه معاناة إخواننا من بني البشر. والرق المعاصر يحدث عندما يعامل الأشخاص كأشياء، الأمر الذي يؤدي إلى خداعهم وتعرضهم للاغتصاب، وغالبا ما يتم بيعهم عدة مرات لأغراض مختلفة، وفي نهاية المطاف إما قتلهم أو تركهم مدمرين عقليا وجسديا، ليتم أخيرا إما التخلص منهم أو التخلي عنهم. وينبغي للمنظمة، من خلال إعادة تركيز اهتمامها على الناس ووضع الإنسان في المقام الأول في مجمل أعمالها، أن تدعم بشكل صائب مكافحة الاتجار بالأشخاص وغيره من أشكال الرق المعاصرة.

ويدعو البابا فرانسيس الجميع، ولا سيما السلطات المختصة، إلى التصدي لهذه الجريمة البشعة من خلال صكوك قانونية فعالة، ومعاقبة من يستفيدون منها، والمساعدة في تضميد جراح ضحاياها وإعادة إدماجهم، والقضاء على أسبابها الجذرية. ويجب أن يكون ردنا متناسبا مع هذا الشر العظيم في عصرنا.

إن العالم يعج بجميع أنواع الأسلحة، بدءا من الأسلحة النووية إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إن التجارة المشروعة وغير المشروعة في الأسلحة، لا تزال في تزايد. وأصبح انتشار الأسلحة، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل، بين الجماعات الإرهابية وغيرها من الجهات الفاعلة من غير الدول، يشكل خطرا حقيقيا. وهذه الاتجاهات مقلقة للغاية، ولكن ما يثير القلق بشكلأكبر هو الهوة العميقة التي تفصل بين الالتزامات التي تم التعهد بها وبين الإجراءات المتخذة في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وبينما يدين الجميع الآثار الخطيرة المترتبة عن انتشار الأسلحة، فإن شيئا لم يتغير على أرض الواقع، لأنه، وكما لاحظ البابا فرانسيس،

”نحن نقول كفى من الحروب!،ولكن في الوقت عينه نصنع الأسلحة ونبيعها... للذين يتقاتلون في ما بينهم“.

وهذا واقع يجب أن يتغير. إن انتشار الأسلحة يؤدي ببساطة إلى تفاقم حالات النزاع كما يؤدي بشكل يفوق التصور إلى مزيد من المعاناة الإنسانية والأعباء المادية، وبالتالي فإنه يقوض بشدة التنمية وحقوق الإنسان والبحث عن السلام الدائم. وبدون المزيد من التعاون الدولي والإقليمي، ولا سيما فيما بين الدول المنتجة للأسلحة، من حيث المراقبة الصارمة والحد من إنتاج الأسلحة ونقلها، فسيبقى تحقيق عالم خال من الحروب والنزاعات العنيفة، سرابا بالتأكيد.

وعندما تكلم البابا فرانسيس أمام الجمعية العامة قبل عامين، استرعى الانتباه إلى الحاجة الملحة إلى

ويجب علينا أن نعمل جاهدين لبناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية من خلال تنفيذ معاهدة عدم انتشارٍ الأسلحة النووية، نصًّا وروحًا، حتى يتحقق الحظر التام لهذه الأدوات“ (المرجع السابق أعلاه، صفحة ٧).

وفي رسالته في اليوم العالمي للسلام لعام ٢٠١٧، وجه البابا فرانسيس مرة أخرى نداء من أجل نزع السلاح ومن أجل حظر الأسلحة النووية وإلغائها. وللأسف، لا يزال انتشار الأسلحة النووية يزيد من حدة التوترات الدولية، كما يمكن أن يشاهد في الحالة في شبه الجزيرة الكورية. وكما يبين التاريخ، فإن المعاهدات الإقليمية والثنائية بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية كانت فعالة في إقامة مناطق كاملة خالية من هذه الأسلحة. ولذلك يبدو أن الأمر الذي يزيد إلحاحا هو أن نستثمر في تهيئة الظروف التي من شأنها أن تيسر صياغة معاهدات ثنائية وإقليمية جديدة.

إن الكرسي الرسولي وقع على معاهدة حظر الأسلحة النووية، وأودع بالفعل وثيقة التصديق على المعاهدة لأنه يرى أنها تشكل إسهاما هاما في المسعى العام صوب منع الانتشار النووي ونزع السلاح التام والكامل، وأنها تمثل إحراز تقدم نحو الوفاء بالتزام الدول الأطراف في المعاهدة بمواصلة إجراء مفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتصلة بوقف سباق التسلح النووي في موعد مبكر وبنزع السلاح النووي، وخطوة صوب التفاوض بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. ومع أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به من أجل أن تحدث معاهدة حظر الأسلحة النووية فرقا حقيقيا وتفي بوعدها الكامل، فإن الكرسي الرسولي يرى أنها بمثابة ضربة أخرى على السندان صوب الوفاء بنبوة أشعيا:

”سوف يحولون سيوفهم إلى محاريث، ورماحهم إلى مناجل؛ لا ترفع أمة سيفها ضد أمة، ولا يذوقون نكال الحرب بعد الآن.“

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أنطونيو غومينديي، رئيس وفد موزامبيق.

السيد غومينديي (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، بالنيابة عن فخامة السيد فيليبي جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق، الذي لم يتمكن من حضور هذا الجمع الموقر بسبب التزامات أخرى في الوطن. ولذلك أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن أطيب تمنيات الرئيس نيوسي بنجاح هذه الدورة للجمعية، وهي أعلى منتدى للحوار السياسي والدبلوماسي على الصعيد العالمي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشارك المتكلمين الذين سبقوني تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم بالإجماع لتولي رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وأؤكد لكم على كامل التزام موزامبيق بالإسهام في تحقيق الأهداف التي توخينا جميعا تحقيقها خلال هذه الدورة الهامة. ونحن على ثقة بأن قيادتكم المحنكة وخبرتكم الدبلوماسية ستضيفان قيمة إلى مساعينا ويسهمان في إنجاح أعمال هذه الدورة.

وأود بالقدر نفسه أن أهنئ سلفكم، معالي السيد بيتر طومسون، ممثل فيجي، على قيادته والتزامه باستيفاء جدول الأعمال في الدورة الأخيرة للجمعية العامة.

وأوجه كلمة تقدير خاصة إلى معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام، على الرؤية والقيادة اللذين أبداهما في هذا العام، وهو الأول له في منصبه. ونعتقد أنه يقود المنظمة على الطريق الصحيح من أجل تعزيز كفاءتها وفعاليتها فيما هي تخدمنا، نحن الدول الأعضاء، في سعينا لتحقيق الأهداف الطموحة التي حددناها لشعوبنا. ولا يمكن سوى لمنظومة أمم متحدة قوية وحيوية أن تكفل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها لمجتمعات أكثر شمولا وسلاما وازدهارا من أي وقت مضى، بدون تعريض وجود كوكبنا ذاته للخطر.

وبعد عامين من تعهدنا بأهداف التنمية المستدامة، لا يزال العالم يجابه بتحديات متعددة ومعقدة تهدد بتقييد المكاسب التي حققناها في تعزيز السلام والاستقرار العالميين، وبوقف وتراجع التقدم المحرز في تعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لشعوبنا، وبالتسبب في وقوع أضرار لا رجعة فيها على كوكبنا. ولذلك نشيد بالموضوع الذي اختاره لهذه الدورة رئيس الجمعية العامة، وهو تحديدا ”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“، إذ أنه يمكن هذه الهيئة من التفكير بطريقة حسنة التوقيت بشأن أفضل السبل للتصدي للتحديات التي تواجهنا. إن التفكير في محفل متعدد الأطراف مثل الجمعية العامة أمر ضروري إذا أريد لنا أن ننسق نهجنا ونوحدها فيما نسعى جاهدين على نحو انفرادي وجماعي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وينبغي أن يعمل تحديد التركيز على الإنسان كقوة دفع عالمية لجميع الجهات الفاعلة الإنمائية بغية ترجمته إلى إجراءات عملية تعزز السلام والرفاه للبشرية جمعاء. وتجدر الإشارة إلى أننا عازمون على جعل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إطار عمل يجمع بين الإرادة الجماعية لتغيير حياة الناس بطريقة مستدامة بانتشالهم من وهدة الفقر وتعزيز الكرامة الإنسانية بدون تجاهل السلام، الذي يعتبر عاملا بالغ الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة، على أساس التفاعل فيما بين الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وإذ نسعى جاهدين لتحقيق هذه الأهداف، فإننا مواجهون بالتحدي المتمثل في إيجاد السبل والوسائل للوفاء بالالتزامات التي قطعت في خطة عمل أديس أبابا، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ووحدها الجهود المشتركة والمتكاملة في تلك المجالات الثلاثة ستمكننا من بناء القدرة اللازمة على الصمود على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية التي تتناسب مع التحديات الماثلة أمامنا وتتماشى مع تطلعنا إلى عدم تخلف أي بلد عن الركب.

وتؤكد التحديات التي واجهناها والخبرات التي اكتسبناها في تنفيذ الأهداف الإنمائية الأخرى التي اتفق عليها عالميا في الماضي على الحاجة إلى التزام أكبر من شركائنا للتنمية بزيادة مساعدتهم والوفاء بها وبالتبرعات المعلنة لدعم القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ و التخفيف منها والتكيف معها، فضلا عن جهود الوقاية من الكوارث في البلدان النامية. وهذا الدعم بالغ الأهمية للتخفيف من آثار تقلب المناخ، الذي تجلت آثاره بوضوح في الشهرين الأخيرين في العديد من الدول الأعضاء في هذه الهيئة.

وفضلا عن ذلك، من الواضح أيضا أن بوسع منظومة الأمم المتحدة التي تتسم بالقوة والكفاءة، بالترافق مع شراكة قوية بين المنظمة والهيئات الإقليمية، أن تضطلع بدور حفاز في التعجيل بالتنمية الوطنية، وتعزيز الأنظمة والمؤسسات السياسية الديمقراطية التي يمكن أن تؤدي إلى بناء مجتمعات أكثر شمولا وسلاما. وفي ذلك السياق، نؤيد الجهود الجارية التي يبذلها الأمين العام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإعادة

تكييفها بهدف جعلها أكثر استجابة للاحتياجات الإنمائية للدول الأعضاء في المنظمة.

وتتطلب مواجهة التحديات الهائلة في عصرنا إرادة سياسية جريئة وحازمة من أجل تحقيق النتائج الذي نسعى لها. إن موزامبيق تؤكد من جديد التزامها القاطع بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ نظرا لأن التركيز على الإنسان ظل دائما في صلب خطة التنمية الوطنية في موزامبيق. وبناء على ذلك، قمنا بمواءمة خطتنا الوطنية للتنمية لتشمل الأبعاد الثلاثة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي واردة حاليا في الركائز الخمس لخطتنا الخمسية الوطنية، وهي تحديدا، توطيد الوحدة الوطنية والسلام والسيادة الوطنية؛ وتنمية رأس المال البشري والاجتماعي؛ وتعزيز العمالة والانتاجية والقدرة على التنافس؛ وتطوير الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية؛ وكفالة الاستدامة والشفافية في إدارة الموارد الطبيعية والبيئة.

وأنشأت موزامبيق فريقا مرجعيا وطنيا متعدد أصحاب المصلحة يضم الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء في التعاون الدولي من أجل إدارة أهداف التنمية المستدامة وهي تقوم بتعزيز بناء القدرات من أجل تنفيذ الأهداف ورصدها وتقييمها. وفي مسعى توطيد الوحدة الوطنية والسلام والسيادة، يقودنا تركيزنا على الإنسان إلى السعي لضمان أن يصبح تحقيق السلام الدائم والاستقرار واقعا لجميع الموزامبيقيين. ولذلك يأتي تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في مقدمة أولويات خطتنا الوطنية، إذ أنه عامل بالغ الأهمية لتحقيق التنمية وتعزيز الأمن البشري الدائم بمعناه الواسع. وبناء على ذلك، فإن حكومة موزامبيق، في ظل قيادة الرئيس فيليبي جاسينتو نيوسي، تسعى جاهدة لإجراء حوار شامل مع جميع الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني من خلال الآليات الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك البرلمان. ويستخدم هذا النهج الشامل للجميع أيضا لإشراك الموزامبيقيين في وضع مفاهيم خطة التنمية الوطنية وتنفيذ الخطة.

وعلاوة على ذلك، فإن تركيزنا على الإنسان يتوخى ألا يتخلف أحد عن الركب، وهو أحد المبادئ التوجيهية لخطتنا العالمية. ولذلك، يولى اهتمام خاص للسياسات والاستراتيجيات الرامية إلى حماية حقوق الإنسان والتمتع الكامل بها، وتعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين، فضلاً عن تمكين النساء والشباب الذين يشكلون أغلبية شعبنا. وترى موزامبيق أن تركيزنا على الإنسان والسلام والعيش الكريم والكوكب المستدام يتطلب بعداً إقليمياً أيضاً، لا سيما في سياق عالم يسير على طريق العولمة.

ولذلك، تشجعنا الإسهامات التي ينبغي للآليات الإقليمية والدولية المتعددة الأطراف أن تقدمها لمنع النزاعات وإدارتها وتعزيز السلام والاستقرار. ولا سيما في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، التي نفتخر بالانتماء إليها. ونعتقد أن الآليات التي تشجع على تحقيق السلام والازدهار ينبغي أن تشكل أيضاً منبراً قوياً للعمل الذي يرمي إلى تعزيز الحوار بين الحضارات، وهو أداة أكيدة في النهوض بثقافة التسامح والتعايش السلمي والعالم المستدام. ونتعهد بمواصلة الاضطلاع بدورنا في هذه المساعي.

إن عزمنا على التركيز على الإنسان يستلزم أن نعالج على سبيل الاستعجال الأسباب الجذرية لتزايد الهجرة غير المنظمة والتدفقات الهائلة من اللاجئين، وهما بعدان للأزمات الإنسانية التي نواجهها في العصر الحديث. وهذا الواقع المؤسف يعود في جانب كبير منه إلى تعاقب سلسلة الأزمات التي لم تحل بعد أو رداءة تسوية حالات النزاع، الأمر الذي يتحمل المجتمع الدولي جانباً من المسؤولية عنه. وفي هذا الصدد، فإننا نجازف بإحلال سلام غير فعال وهش إذا ظل المجتمع الدولي يركز على التدابير القصيرة المدى والمخصصة التي تترك مجالاً لتكرار نفس المشاكل المستعصية في مرحلة لاحقة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتحد لمضاعفة الجهود وبناء التوافق في الآراء للحيلولة دون سقوط

الأرواح بلا معنى. ونحتاج إلى اعتماد تدابير للحد من أوجه الهشاشة لدى الناس، على أن تكملها إجراءات تعالج الأسباب الهيكلية المعقدة لهذه الحركات الجماعية، كالنزاعات والإقصاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

والتركيز على الإنسان على كوكب مستدام يتطلب أيضاً إيلاء اهتمام عاجل لتغير المناخ. فالتحديات التي تطرحها الآثار السلبية لتغير المناخ أضحت ملحوظة اليوم، أكثر من أي وقت مضي. ويوماً بعد يوم، نواجه الآثار المدمرة لتغير المناخ، مما يشكل تحدياً لكل من لا يزال يثير الشكوك حول آثار الأنشطة البشرية على البيئة والمناخ. والآثار المدمرة للأعاصير والانهيالات الطينية والزلزال، التي تضرر منها الملايين في منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة الأمريكية وسيراليون والمكسيك، هي تذكرة حية بحجم تهديدات الكوارث الطبيعية التي نواجهها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أنقل إلى الأشخاص المتضررين وبلدانهم رسالة تضامن وتعاطف نيابة عن شعب موزامبيق وحكومتها. إن الخسائر البشرية الفادحة والدمار الذي حل بالهياكل الأساسية نتيجة لحجم تلك العواصف وشدتها يثبت مرة أخرى، وبغض النظر عن قناعاتنا، أننا نحتاج إلى التفكير والعمل كجبهة موحدة لمواجهة الأخطار الناجمة عن تغير المناخ. وتحقيقاً لذلك، نؤكد من جديد أهمية اتفاق باريس بشأن تغير المناخ كأداة لتعزيز الشراكات التي تشتد الحاجة إليها من أجل تدابير التكيف والتخفيف.

إن الديناميات الإيجابية الناتجة عن الالتزامات الإنمائية الرئيسية التي قدمها المجتمع الدولي في عام ٢٠١٥ قد طغت عليها العلامات المثيرة للقلق المتمثلة في اندلاع عدم الاستقرار السياسي والنزاعات داخل الدول وفيما بينها، لا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط، وتصاعد التوتر في شبه الجزيرة الكورية، فضلاً عن تكرار أعمال الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. وهذه التحديات للسلام والاستقرار تهدد بعكس مسار المكاسب الإنمائية التي سجلت خلال العقود الأخيرة وإعاقة جهودنا الإنمائية ونحن نشق الطريق إلى الأمام.

ولذلك، يحدونا الأمل في أن تؤدي مبادرات السلام الجارية، فضلاً عن التدابير الرامية إلى كبح تجنيد وتمويل الجماعات الإرهابية، إلى إتاحة فرص لمواصلة تعزيز السلام والتنمية، إلى جانب النهوض بحقوق الإنسان وبناء مجتمعات أكثر شمولاً. ولا يمكننا ضمان السلام والاستقرار الدائمين في عالمنا إلا من خلال الحوار البناء والوسائل والحلول السلمية. وعليه، نود أن نشدد على أهمية المؤسسات الديمقراطية القوية على المستوى الوطني، وأثر التعاون الإقليمي والدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيريرا (سري لانكا).

وإذ نجتمع في هذه القاعة الكبرى، يواجه العالم مرة أخرى الأخطار التي يشكلها انتشار الأسلحة النووية، التي أصبحت أخطر تهديد وجودي تواجهه البشرية في القرن الحادي والعشرين. وكبلد يقدر دستوره عالياً مبدأ نزع السلاح الشامل لجميع الدول والحلول التفاوضية للنزاعات الدولية، فضلاً عن الاستخدام السلمي للطاقة النووية، تلاحظ موزامبيق بقلق بالغ تصاعد التوتر وخطر المواجهة النووية الذي يتكشف في شبه الجزيرة الكورية. إن الآثار الوخيمة لأي نزاع نووي تتطلب نهجاً أكثر ضبطاً للنفس يقوم على الحوار والدبلوماسية البارعة والإرادة السياسية من أجل نزع فتيل التوتر والامتثال التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فهذه القرارات تشير، أكثر من أي شيء آخر، إلى رفضنا الجماعي لمسار الأحداث في ذلك الجزء من العالم.

إن عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية، البلد الأفريقي الوحيد الذي لم يمارس بعد حقه في تقرير المصير، مازال يشكل مصدر قلق بالغ لموزامبيق. ومن المؤسف أن كل الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجهات الفاعلة الأخرى من أجل التوصل إلى تسوية

مقبولة بهدف منح شعب الصحراء الغربية حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال لم تؤد إلى نتائج تذكر. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لدعوة مجلس الأمن والجمعية العامة والمجتمع الدولي إلى مباشرة مسؤولياتهم عن تنفيذ قراراتهم. وخاصة فيما يتعلق بمبدأ تقرير المصير والحق في الحرية، فضلاً عن دعم الاتحاد الأفريقي ومبعوثه الخاص إلى الصحراء الغربية، السيد جواكيم شيسانو، الرئيس السابق لموزامبيق.

وينبغي إن يكون مبدأ تقرير المصير والحق في الحرية حقيقة واقعة بالنسبة للشعب الفلسطيني أيضاً. وتحقيقاً لذلك، لابد من تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونرى أن الحل يعتمد على مبدأ الدولتين، فلسطين وإسرائيل، تتعايشان جنباً إلى جنب، في سلام وأمن.

وقد تابعت موزامبيق باهتمام كبير الجهود التي تبذلها كوبا والولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الاستقرار في العلاقات الدبلوماسية بين هذين البلدين المتجاورين، وهي خطوة هامة صوب تطبيع العلاقات الثنائية ووضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا. وفي هذا السياق، نلاحظ مع القلق التطورات الأخيرة، ونناشد الولايات المتحدة الأمريكية إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، لأنه يعوق التنمية الاجتماعية–الاقتصادية لكوبا والشعب الكوبي. ولذلك، فإن موزامبيق تؤيد مرة أخرى الأغلبية الساحقة من البلدان في هذه القاعة للمطالبة بإنهاء تلك الإجراءات القسرية الأحادية فوراً.

إننا نعيش في عالم يواجه تحديات تتطلب استجابات عالمية. إن أهمية الأمم المتحدة، منارة تعددية الأطراف، خلال السنوات الـ٧٢ من وجودها تعتمد دائماً على قدرتها على الإصلاح وإعادة اكتشاف نفسها للاستجابة بشكل أكثر ملاءمة لتحديات العالم المتغير باستمرار الذي تخدمه. ولذلك، تؤيد موزامبيق جهود الأمين العام الرامية إلى متابعة إصلاح منظومة الأمم المتحدة لجعلها ملائمة للغرض، وتثني على رغبته الواضحة في التشاور بشكل كامل مع عضوية الأمم المتحدة في جميع مراحل العملية والتماس الموافقة عليها.

وبالإضافة إلى الإصلاحات الجارية، نحتاج أيضاً إلى الإسراع بإصلاح مجلس الأمن، وهو عنصر آخر من شأنه أن يسهم في إعادة تأكيد دور الأمم المتحدة في البحث عن حلول مستدامة للتحديات التي تواجه البشرية في مجالي السلم والأمن. والصعوبات الناجمة عن عدم وجود توافق في الآراء بين الأعضاء على الشروع في مفاوضات مستندة إلى نص لإتمام إصلاح مجلس الأمن تقيد قدرتنا على فتح نافذة جديدة من الفرص من شأنها أن تعزز مصداقية الجهاز بجعله أكثر تمثيلا للواقع الحالي. ومجلس الأمن هو أحد الركائز الأساسية للنجاح في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على الالتزام غير المشروط لحكومة موزامبيق بمواصلة العمل، بالشراكة مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى، في البحث عن حلول مستدامة للمشاكل التي تؤثر على البشرية. ويبين لنا التاريخ أن البشرية يزدهر على أفضل وجه عندما نكون، نحن الشعوب، قادرين على التشارك والتشاطر والتعاون والانخراط في الحوار وتقديم الرعاية.

وستظل الجمعية العامة دائما هي المنبر الذي نأتي إليه لنجدد التزامنا ونكرس أنفسنا من جديد للمثل النبيلة التي تأسست عليها هذه المنظمة العظيمة، والمتمثلة في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وتعزيز التقدم الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في بيئة تنعم بمزيد من الحرية. فلنبق جميعا مخلصين لهذه المثل السامية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ولنعمل معا من أجل تحويل عالمنا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إسماعيل أبراو غاسبار مارتنز، رئيس وفد جمهورية أنغولا.

السيد مارتنز (أنغولا) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن حكومة جمهورية أنغولا، أود أن أهنئ السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه لرئاسة الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، وأن أؤكد له دعم أنغولا الكامل في أداء مهمته حتى يتسنى له توفير القيادة الناجحة التي نحتاج إليها في الوقت الراهن.

كما أود أن أهنئ السيد بيتر طومسون، رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، على الطريقة المقتدرة التي أدار بها أعمال الدورة السابقة؛ والسيد أنطونيو غوتيريش على انتخابه لمنصب الأمين العام. وأتمنى للسيد غوتيريش كل النجاح في ولايته، وأؤكد له دعم وتعاون أنغولا الكاملين.

على نحو ما جرى التأكيد عليه مرارا في هذا المحفل، فإن السلام والأمن منطلقان أساسيان لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة والديمقراطية والنهوض بحقوق الإنسان واحترامها. ويأتي الموضوع المختار لهذه الدورة ”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“ في الوقت المناسب ويدفعنا إلى التفكير بصورة جماعية في الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها الأمم المتحدة لحل المشاكل الرئيسية التي تؤثر على البشرية.

إننا بحاجة إلى منظمة قادرة على تعزيز السلام والأمن الدوليين من خلال العمل على وجه السرعة من أجل منع حالات النزاع المحتملة وتحسين الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب الدولي وإدراج مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في صميم عملها. وفي هذا السياق، نقدر أهمية المحاور الأربعة المحددة في جدول أعمال هذه الدورة، وهي منع نشوب النزاعات والوساطة فيها من أجل تحقيق السلام المستدام، وتعزيز حقوق الإنسان، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

ونكرر تأييد أنغولا لمقترحات الأمين العام بشأن الإصلاحات بهدف تنشيط المنظمة وترشيد مواردها. وينبغي للأمم المتحدة أن تتصرف بوصفها أول المستجيبين لتعزيز دبلوماسية السلام على الصعيد العالمي.

كما نؤكد مجددا على الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن لكي يجسد واقع العالم المعاصر. فتشكيله الحالي قد عفا عليه الزمن وينبغي إصلاحه على وجه الاستعجال. وتماشيا مع الموقف الأفريقي الممثل في توافق آراء إيزولويني، تكرر أنغولا التأكيد على ضرورة زيادة عدد الأعضاء الدائمين لضمان تحقيق توازن جغرافي عادل. فليس من العدل أن تكون القارة الأفريقية، التي تمثل ٤٠ في المائة تقريبا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، غير ممثلة بين الأعضاء الدائمين في الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلام والأمن في العالم.

وتشدد أنغولا على أهمية تعددية الأطراف في حل المشاكل العالمية، وفقا لمنطق المسؤوليات والمنافع المشتركة واعترافا بالمصالح المشروعة للجميع وبصورة تشاورية من أجل إيجاد حلول واقعية. وتم التشديد بقوة على تمسك أنغولا بتعددية الأطراف من خلال دورها في حل المشاكل التي تهدد السلام والأمن في القارة الأفريقية، لا سيما في منطقة البحيرات الكبرى.

وفي سياق المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ما برحت أنغولا تقود جهودا دبلوماسية، مع شركائها الإقليميين والدوليين، من أجل التوصل إلى حل سياسي دائم يمكن أن يضمن الأمن والاستقرار ويحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويكفل الديمقراطية لبلدان المنطقة وشعوبها. ويسمح هذا العمل المشترك بالحد كثيرا من التوترات في المنطقة، حيث نشهد تقدما ملحوظا، مثل استمرار الحوار بين الأطراف البوروندية ووجود علامات مشجعة على تسوية الأزمة السياسية في جمهورية

الكونغو الديمقراطية وحدوث تطورات إيجابية في عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، مما مكن من إجراء انتخابات في البلد أفضت إلى استعادة الوضع الطبيعي لمؤسساته.

وعلى الرغم من هذا التقدم، لا يزال يتعين علينا أن نقطع شوطا طويلا على الطريق نحو تحقيق الاستقرار التام في هذا الجزء من قارتنا. وتتحمل الأطراف المعنية المسؤولية الرئيسية عن إنهاء العنف واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطنين في بلدانهم وبناء مؤسساتهم السياسية الوطنية. وفي هذا السياق، يجب على هذه الأطراف أن تثبت بالأفعال التزامها وانخراطها في اتفاقات السلام وغيرها من المنابر السياسية التي يجري التفاوض عليها إما بصورة مباشرة أو تحت رعاية المؤسسات الإقليمية والمجتمع الدولي.

كما ينبغي أن يشمل العمل الجماعي للمجتمع الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة مكافحة الإرهاب. وينبغي توجيه جزء كبير من جهودنا في هذه المعركة إلى مكافحة أسباب الإرهاب والتطرف العنيف، التي تكمن، في جملة أمور، في الأزمات الاجتماعية والهشاشة المؤسسية في العديد من الدول. وحالة ليبيا مثال صارخ على هذا الواقع.

إن القارة الأفريقية ما برحت في طليعة الكفاح ضد الإرهاب، الذي يودي بحياة المدنيين الأبرياء ويلحق أضرارا بالغة بالممتلكات ويدمر أسلوب حياة العديد من بلدانها.

وتؤيد أنغولا تماما الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، بمساعدة شركائه الدوليين، لمواجهة آفة الإرهاب.

لقد اعتمدنا، قبل عامين، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي أداة هامة نسترشد بها في وضع استراتيجيات التنمية في دولنا.ونأمل أن يؤدي تنفيذها على مدى السنوات الثلاثة عشر المقبلة إلى الحد بصورة كبيرة من أوجه القصور الاجتماعية الرئيسية التي تؤثر على البلدان النامية بصفة خاصة.

لقد كان للصعوبات الاقتصادية والمالية التي تؤثر على معظم البلدان تأثيرا سلبيا على تعبئة الموارد المالية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، خاصة بين البلدان الأشد فقرا والأكثر ضعفا ذات الموارد الداخلية المحدودة.وينبغي للجهود الدولية الرامية إلى تأمين الموارد المالية البالغة الأهمية أن تسترشد بخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية، التي اعتمدت في عام ٢٠١٥.

إن جمهورية أنغولا، التي تبدأ الآن دورة جديدة في حياتها كدولة، تشارك بقوة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، بالرغم من البيئة الاقتصادية العالمية المعاكسة.وتحقيقا لهذه الغاية، أطلقت أنغولا خطتها الإنمائية الوطنية الرامية إلى إصلاح وتحديث الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع الاستثمار العام والخاص، وتعزيز التدريب والتأهيل والإدارة الملائمة للموارد البشرية.

إن العالم يمضي صوب تحقيق توافق في الآراء في الإقرار بالحاجة الملحة لمكافحة تغير المناخ.وتحقيقا لهذه الغاية، فإن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ يكتسي أهمية بالغة في تطوير أدوات تمكينية من أجل حماية الحق في التنمية وتعزيز القدرة على التكيف في البلدان النامية.وتعتبر أنغولا الاتفاق التزاما تاريخيا وتشجيعا على كبح الاحترار العالمي والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.وقد أبرزت الكوارث المرتبطة بالمناخ في أنحاء مختلفة من العالم حاجة العالم الملحة للنهوض بتنفيذ اتفاق باريس بشكل كبير.وتشارك أنغولا في التضامن مع الضحايا في منطقة البحر الكاريبي، والمكسيك، والولايات المتحدة وأجزاء أخرى من العالم.

ومن أجل معالجة هذه المسألة وغيرها من التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، ستظل أنغولا شريكا آمنا ومسؤولا في الأمم المتحدة، والإسهام في تنفيذ جدول أعمالها على نحو متضافر.وتزداد قدرتنا واستعدادنا للاضطلاع بدور حاسم في استعادة السلم والأمن الدوليين، ولا سيما في أفريقيا، وكذلك

في تعزيز تنميتها الاقتصادية.وتحقيقا لهذه الغاية، حافظت أنغولا على استقرارها، وبالتأكيد قد تحققت تهدئة الأوضاع في البلد.

لقد أجرت جمهورية أنغولا مؤخرا انتخاباتها العامة الثالثة في وقت السلم، في جو من الهدوء واحترام الاختلافات والكياسة العالية، مما يدل على الاستقرار السائد في البلد، وعلى أن التوطيد التدريجي للديمقراطية حقيقة. وستركز أولويات الحكومة الجديدة على التنمية الاقتصادية مع التركيز بوجه خاص على مكافحة الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة، ومكافحة البطالة، وتحسين أوجه القصور في الإدارة ومؤشرات التنمية بوصفه شرطا لا غنى عنه لبناء مجتمع ديمقراطي ومزدهر.

ومما يؤسف له أن السلام لا يزال غير منتشر في كثير من المناطق.وفيما يتعلق بغينيا-بيساو، وهو بلد تربطه بأنغولا روابط تاريخية وأخوية، فإننا لا نزال على ثقة ويحدونا الأمل فيما يخص حل المأزق السياسي.وفي هذا الصدد، فإننا ندعم بقوة الجهود التي تبذلها جميع الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية الغينية والإقليمية والدولية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

إن قضية الصحراء الغربية لا تزال تستحق الاهتمام الواجب من جانب الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي.وتشجع أنغولا الأطراف الرئيسية المعنية على مواصلة الحوار من أجل حل الخلاف الذي طال أمده.

وفي الشرق الأوسط، نشعر بالقلق إزاء حالة الجمود في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية.وتدفع أنغولا بالحجة القائلة إن الحل يكمن في قبول وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

ويشكل التوتر الذي نشهده الآن في شبه الجزيرة الكورية تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين.وتضم أنغولا صوتها إلى الأصوات الداعية إلى إيجاد حل دبلوماسي والامتثال للصكوك الدولية لعدم الانتشار.إن شعوب المنطقة تستحق العيش في سلام، وليس تحت شبح نزاع ستكون آثاره مدمرة وغير مقبول للضمير الإنساني.

وقد رحبت أنغولا على الفور بالخطوات التي اتخذت لتطبيع العلاقات بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي سيعود بالفائدة على الشعبين.وسيسهم الرفع الكامل للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي إسهاما كبيرا في التخفيف من حدة التوترات بين البلدين والقضاء على واحدة من آخر بقايا الحرب الباردة.كما أن ذلك من شأنه أن يهيئ بيئة أكثر استقرارا وسلاما للتنمية في منطقة أمريكا اللاتينية.فهذا التدبير الانفرادي – الحصار – يحد من تمتع الشعب الكوبي بالتنمية، وتنتهك آثاره التي تمتد خارج نطاق الحدود الإقليمية مبادئ القانون الدولي وقواعده.

إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لطالما كانت في صدارة الأولويات الخارجية لأنغولا، على نحو ما يتضح من حقيقة أنها طرف في الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان وتحافظ على إقامة تعاون مثالي وحوار متواصل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.وفي هذا السياق، فإن أنغولا مرشحة للحصول على مقعد في مجلس حقوق الإنسان في الانتخابات التي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.ونتطلع إلى المشاركة بنشاط والمساهمة في حماية حقوق الإنسان في المناطق والبلدان الأكثر تضررا من الانتهاكات لهذه الحقوق.وفي هذا الصدد، فإننا نقدر كثيرا الدعم المقدم من أعضاء الجمعية لترشيحنا.

وأود أن أختتم كلمتي بحثّ الدول الأعضاء على تجديد ثقتها في الأمم المتحدة وتعزيز الحوار الدولي بوصفه عنصرا أساسيا من عناصر ثقافة السلام، واحترام التباين بين الشعوب ومنع نشوب النزاعات، فضلا عن احترام الأُسس التي يرتكز عليها تحقيق التقدم والتنمية، كونهما حقا لجميع شعوب العالم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كريج جون هوكي، رئيس وفد نيوزيلندا.

السيد هوكي (نيوزيلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): ليس هناك ما يدل على قدرة الأمم المتحدة على توحيد العالم أكثر من افتتاح الجمعية العامة هذه، وإن سعة نطاق المسائل التي تناقش في هذه القاعة لهائلة حقا. وما أكثر التباين في وجهات نظر الدول الأعضاء، غير أننا نتشاطر في نهاية المطاف، بوصفنا منظمة، الهدف المشترك المتمثل في جعل العالم أكثر سلاما وتحسين حياة جميع شعوبنا.

وتبعد نيوزيلندا بنحو ١ ٠٠٠ كيلومتر من أقرب جيرانها في منطقة المحيط الهادئ، غير أن صلاتنا الدولية تشكّل جزءا لا يتجزأ من هويتنا، فضلا عن كونها الأساس لرخاء بلدنا. ونحن أمة متطلعة إلى الخارج وتعتمد تجارتها وسلامة شعبها على الاستقرار العالمي. وبصفتها عضوا مؤسسا في الأمم المتحدة، ما برحت نيوزيلندا تؤيد دائما الدور الرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في النظام المتعدد الأطراف المعزّز للعلاقات الدولية الإيجابية.

وبالنظر إلى عِظم التحديات التي تواجه السلم والأمن، فما يزال دور الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وحلها هاما الآن مثلما كان عليه دائما. ومن بين هذه التحديات، تمثل كوريا الشمالية أحد أكثر تلك التهديدات إلحاحا للأمن الدولي في عصرنا. فما زال نظام كوريا الشمالية يتجاهل قرارات مجلس الأمن وإرادة المجتمع الدولي، علاوة على تجاهله لرفاه شعبه. وفي هذا الشهر الماضي وحده، أجرى النظام تجربته النووية السادسة، وأطلق قذيفة أخرى فوق اليابان بالإضافة إلى إجراء اختبارات لإطلاق القذائف التسيارية. وتؤدي هذه الأعمال الاستفزازية بصورة مباشرة إلى تقويض نظام عدم الانتشار النووي. وتترتب عن ذلك آثار على نطاق أوسع.

وكما رأينا خلال الفترة الأخيرة لأعمال مجلس الأمن، أن المجلس يستطيع أن يعمل بأكبر قدر من الفعالية حين يعمل بوصفه كيانا موحدا. وتؤيد نيوزيلندا الاستجابات القوية والموحدة من جانب مجلس الأمن، ونحن على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء على التدابير التي من شأنها أن تبيّن تماما عواقب الإجراءات التي تتخذها كوريا الشمالية. ونأمل في نزع فتيل التوترات وفتح الطريق أمام الحوار. ويتطلب هدف نزع السلاح النووي الانخراط مع بيونغ يانغ في نهاية المطاف، ولكن يجب أن يكون أي حوار معها مفيدا بنّاء وأن يتصدى للمسائل التي تمثل الشاغل الرئيسي للمجتمع الدولي. وحتى ذلك الحين، فإننا نشاطر بقية المجتمع الدولي دعوة كوريا الشمالية إلى اتخاذ إجراءات فورية لتهدئة التوترات الحالية وتحسين الحالة الإنسانية والوفاء بالتزاماتها الدولية.

وما تزال المخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية والانتشار النووي تشكل عاملا رئيسيا في التزام نيوزيلندا الطويل المدى بنزع السلاح النووي الدولي. وقد سعدنا بالتوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية في الأسبوع الماضي. وتعدُّ المعاهدة خطوة هامة نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

وما تزال نيوزيلندا ملتزمة بالقيام بدورها في التصدي للتهديدات العالمية للسلم والأمن الدوليين. ولنا تاريخ ممتد من الإسهام في الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات وحلها، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة. وقد بذلت نيوزيلندا جهودا حثيثة في إطار مجلس الأمن لتحسين الوضع الإنساني في سوريا. وتمكّنا جنبا إلى جنب مع إسبانيا والأردن ومصر، من تجديد وتحسين ترتيبات الوصول عبر الحدود. وما زلنا نعرب عن شواغلنا إزاء إخفاق المجلس في التوصل إلى حل سياسي للأزمة. فما زال ارتكاب الجرائم المروعة التي لا توصف مستمرا بحق السكان المدنيين، في حين لا يزال وصول المساعدات الإنسانية محفوفا بالمخاطر. ولا سبيل لوضع حد لذلك النزاع العبثي سوى

التوصل إلى سلام مستدام على أساس التسوية السياسية الشاملة الطويلة الأجل.

ويعمل أفراد قوات الدفاع النيوزيلندي في العراق على تعزيز قدرات القوات العراقية في كفاحها ضد تنظيم داعش. ونرحب بتحرير الموصل وتلعفر ومحافظة نينوى. وقد كان ذلك إنجازا رائعا ونشيد بتضحية قوات الأمن والحكومةالعراقيتين والتزامهما. وننوه إلى أن تأثير تنظيم داعش لا ينحصر في العراق وسوريا فحسب، وأن هزيمة داعش لن تكون بمثابة إعلان عن انتهاء تلك الجماعة. وتركز نيوزيلندا على العمل مع الآخرين في منطقتنا القريبة – منطقة آسيا والمحيط الهادئ – حتى نضمن عدم تسبب جماعات مثل داعش في المعاناة على النحو الذي حدث في أماكن أخرى.

وإلى جانب الجهود الأمنية المبذولة لمنع ومكافحة التطرف العنيف في المقام الأول، يسرنا أيضا أن ندعم الجهود الدولية في ذلك الصدد نظرا لأهميتها. وما برحت نيوزيلندا تسهم في استقرار أفغانستان منذ عام ٢٠٠١. ولا نزال شريكا ملتزما لأفغانستان، بما في ذلك بواسطة بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. ويكتسي الدعم المستمر لأفغانستان من قبل المجتمع الدولي أهمية بالغة، بالنظر إلى حجم وتعقيد التحديات المقبلة. غير أن التاريخ قد برهن في أفغانستان أنه لن يكون بوسع الدعم الدولي وحده مهما كان حجمه، أن يؤدي إلى سلام وأمن دائمين في البلد. فمستقبل أفغانستان لا يزال في نهاية المطاف بأيدي حكومتها وشعبها. وما زلنا ندعو حكومة الوحدة الوطنية إلى إعطاء الأولوية لمصالح الشعب الأفغاني قبل كل شيء آخر.

وإن للأمم المتحدة قدرة فريدة على توحيد صفوف العالم لأجل التصدي للمشاكل التي تتطلب عملا جماعيا. وقد برهنت السرعة التي صدّقت بها الأطراف على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ على قوة الالتزام باتخاذ إجراءات فعالة بشأن تغير المناخ. ونيوزيلندا من بين العديد من البلدان الملتزمة باتفاق باريس. ومن الضروري الارتقاء ببرنامج عمل باريس لإنجاز إطار يضمن قوة الاتفاق وفعاليته ومصداقيته، فضلا عن ضمان زيادة الطموح الجماعي مع مرور الوقت.

ويعدُّ المحيط الهادئ في الخط الأمامي لمواجهة آثار تغير المناخ. ولذلك، يسرنا تأييد رئاسة فيجي لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هذا العام. فهو يتيح فرصة نادرة للمنطقة لإبراز دورها القيادي في ذلك المجال. ونحن دولة جزرية صغيرة وسط المحيط الهادئ الشاسع، وتعادل منطقتنا الاقتصادية الخالصة ١٥ أمثال مساحة أراضي بلدنا. وتكتسي الإدارة المستدامة لبحارنا وجزرنا أهمية بيئية واقتصادية وثقافية بالغة.

وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات وأوجه ضعف فريدة في نوعها. وهي أيضا دول محيطات ومصدر موارد بحرية هائلة. وتود نيوزيلندا مساعدة تلك الدول في الإدارة المستدامة للمحيطات كي نكفل سلامة محيطاتنا وإنتاجيتها. ولدينا استثمارات هائلة هناك لتحسين الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك في منطقة المحيط الهادئ والحد من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

وإننا نعمل أيضا على تحقيق زيادة كبيرة في توليد الطاقة المتجددة في منطقتنا وخارجها. وقد اضطلعت نيوزيلندا بدور قيادي في الدعوة على الصعيد الدولي إلى إصلاح نظام الإعانات المقدمة لقطاع الوقود الأحفوري، الذي يؤدي إلى إسراف في الاستهلاك، ويقوض حظوظ تطوير الطاقة المتجددة، ويقلص من حجم الاستثمار في كفاءة الطاقة. ونقوم باستغلال مصادر بديلة لتمويل التنمية، بما في ذلك العمل مع القطاع الخاص، والاستفادة من المغتربين بوصفهم مصدراً من مصادر المهارات والاستثمار، مما يحقق أكبر قدر ممكن من قيمة التحويلات المالية ويزيد فرص ولوج أسواق العمالة المؤقتة.

وتدعم نيوزيلندا تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجموعة واسعة من المجالات، على الصعيدين المحلي والدولي، من خلال سبل شتى منها المساعدة الإنمائية التي نقدمها. وسنواصل الاضطلاع بدورنا لتحقيق الطموحات العالية المستوى المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتمثل منطقة المحيط الهادئ جانبا هاما من الجوانب التي ترسم هويتنا على الصعيد الدولي. وإن إنشاء هيكل إقليمي قوي وفعال، يكون منتدى جزر المحيط الهادئ هيئَتَهُ المركزية الإقليمية، هو السبيل لتحقيق نجاح المنطقة. وقد أبدت نيوزيلندا ارتياحها إزاء نتائج اجتماع قادة منتدى جزر المحيط الهادئ المعقود مؤخرا، والذي ركّز بشدة على المسائل المتعلقة بمصائد الأسماك وتغير المناخ. واتفق قادة منطقة المحيط الهادئ أيضا على أهمية التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بكوريا الشمالية، بما في ذلك عن طريق إلغاء تسجيل أي سفن تجارية أو سفن صيد تابعة لكوريا الشمالية ومُدرجة حاليا في سجلات النقل البحري لدول منطقة المحيط الهادئ.

وتولي نيوزيلندا قيمة كبيرة للنظام الدولي القائم على القواعد. وإن القواعد المعترف بها على نطاق واسع، بدعم من أمم متحدة فعالة، هي أفضل ما يضمن أمننا ورفاهنا الاقتصادي، لا سيما بالنسبة للدول الصغيرة. وّ هذه الضمانات أيضا أفضل وسيلة تكفل معاملة كريمة وظروفا لائقة لمواطني العالم، مما يحد من الظروف التي قد تؤدي إلى الاضطرابات والنزاعات والبؤس. ولكننا ندرك جميعا أن الأمم المتحدة قادرة على تحسين أدائها، ولتحقيق ذلك، يجب أن تكون أكثر ملاءمة وفعالية، وأوفى بالغرض. وتوفر لنا خطة الإصلاح التي وضعها الأمين العام فرصة لجعل ذلك واقعاً. ولا يزال أمامنا عمل هام صوب إصلاح ركائز التنمية والسلام والأمن.

ويعدّ إصلاح الإدارة عنصراً من العناصر البالغة الأهمية لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية، بما في ذلك تعزيز وتحديث عمليات التوظيف والإدارة لضمان أقصى قدر من الانتفاع بكفاءات موظفيها. وتتطلع نيوزيلندا إلى العمل جنبا إلى جنب مع الأمين العام وجميع الدول الأعضاء. ويحدونا أمل صادق في أن الإصلاح يمكن أن يحقق هدفنا الجماعي المتمثل في إبراز المثل العليا لميثاق الأمم المتحدة على نحو أفضل، وفي نهاية المطاف، ضمان أن تحقق الأمم المتحدة نتائج أفضل لجيلنا وللأجيال القادمة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة أكسلطان أتايفا، رئيسة وفد تركمانستان.

السيدة أتايفا (تركمانستان) (*تكلمت بالروسية*): اسمحوا لي أن أنقل إليكم من صاحب الفخامة، رئيس تركمانستان، غوربانغولي بيرديموحامدوف، تحيات وتمنيات السلام والازدهار لشعوب الدول الأعضاء الممثلة هنا.

وأهنئ معالي السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه الهام لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، وأتمنى له كل التوفيق في الاضطلاع بأعماله المقبلة. وأود أيضا أن أشيد بالسيد بيتر طومسون، رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، لما اضطلع به من أعمال نشطة وفعالة إبان تقلّده ذلك المنصب.

وإن ضمان السلام والأمن الدوليين، وحماية الأسس القانونية والمؤسسية التي يقوم عليها النظام العالمي الحديث تُعدّ المهمة الرئيسية للبلدان الأعضاء في الأمم المتحدة وفي أكبر المنظمات الدولية، ويتطلب منها تحقيق ذلك تعاوناً أوثق وأكثر تنسيقا. وستحدد مدى فعالية هذا التعاون بدورها، إلى حد كبير، نجاح الحلول المقترحة للمشاكل العالمية الأخرى، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالبيئة والطاقة والأغذية، ومكافحة الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، وغيرها من التحديات.

إن مكافحة الإرهاب على نحو فعال ودون هوادة بات حتمياً لتحقيق التنمية العالمية. ومن الواضح أن الإرهاب بجميع أشكاله تحدمقصود للعالم المتحضر. والواقع أن الإرهاب، بوصفه ظاهرة، يهدد بتقويض نظام الأمن العالمي برمته، فضلاً عن أسسه الأخلاقية والسياسية. وندين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ونسلِّم بأن منع الإرهاب هو من أهم العناصر الكفيلة بضمان الأمن على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

ونرحب بالدور الهام للأمم المتحدة في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. ودعم جهود المجتمع العالمي لإنشاء آليات دولية فعالة لمكافحة الإرهاب. ولذلك، تدعو تركمانستان إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تنفيذا كاملا. ونعتقد أن هذا العمل ينبغي أن يتم في كل مكان، على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية.

وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ونحن على استعداد للتعاون بنشاط لمواصلة تنفيذ إعلان عشق أباد، الذي اعتمد في ختام حوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى في آسيا الوسطى بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى، المعقود بتاريخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في تركمانستان.

وإذ تلاحظ تركمانستان الدور الذي تضطلع به الدبلوماسية الوقائية في منع نشوب النزاعات، وفي القضاء على الأسباب التي تؤدي إلى النزاع، وتوفير جوّ من الثقة بين البلدان، وفي تهيئة الظروف الإيجابية للتعاون الفعال بين الدول في المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمسائل الأخرى، فإنها تولي أهمية خاصة لأنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف في منطقة آسيا الوسطى.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء المركز الإقليمي. وتعتزم تركمانستان، مع بلدان آسيا الوسطى، أن تقدم إلى اللجنة الأولى مشروع قرار يتعلق بدعم آليات الدبلوماسية الوقائية لمعالجة المشكلات الملحة بغرض دعم السلام والأمن.

إن الأوضاع السائدة في العالم والتحديات والتهديدات الجديدة التي تواجه البشرية تؤكد الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة، واستعراض أساليب عملها بغية تعزيز حسن توقيت أنشطتها وقدرتها على التصدي لتلك التهديدات. وإننا ندعم الإصلاحات وكذلك الجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد.

إن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة هو أحد المجالات الرئيسية التي يتعاون بشأنها بلدنا مع الأمم المتحدة تعاوناً استراتيجيا. ونتيجة للعمل الشامل الذي تمّ بالاشتراك مع الأمم المتحدة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، فقد جرى، على المستوى الحكومي، اختيار واعتماد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وغاياتها الـ ١٤٨ ومؤشراتها الـ ١٩٣. وبغية تنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلد، أنشأنا آلية وطنية ترمي إلى تنفيذها.

وسعيا إلى تنظيم تدريبات بشأن المنهجيات ذات الصلة بمسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، فتحنا مركزاً للتدريب ولإعداد المنهجيات ضمن معهد العلاقات الدولية التابع لوزارة الشؤون الخارجية في تركمانستان.

وتركمانستان، إذ تدرك أهمية الرياضة بوصفها عاملاً رئيسياً لضمان السلام والتنمية المستدامة، فإننا نعلن مجدداً التزامنا بتعزيز التعاون الرياضي الدولي. وتجري حالياً في عشق أباد الدورة الآسيوية الخامسة للألعاب الرياضية المخصصة للأماكن المغلقة والفنون العسكرية، بمشاركة أفرقة وطنية من ٦٥ بلداً، بما في ذلك مشاركة ١٩ بلداً للمرة الأولى من أوقيانوسيا.

وإذ نعرب عن التزامنا الراسخ بأحكام القرار ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، والمعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، وإذ ندرك الدور المتزايد الذي تؤديه الرياضة في توسيع نطاق الحقوق والفرص المتاحة للأفراد والمجتمعات المحلية، بادرت تركمانستان إلى إدخال فريق اللاجئين الأولمبي في المنافسات، مما يؤكد من جديد التزام بلدنا بمُثُل النزعة الإنسانية، والخير، والإنصاف، والتقدم، على النحو الراسخ في ميثاق الأمم المتحدة.

ونعرب عن شكرنا لجميع البلدان على دعمها لمبادرة تركمانستان والبرازيل في هذا الصدد، وعلى اعتماد البيان المشترك في الدورة السادسة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان التي انعقدت في جنيف بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر من هذا العام، وهو يتعلق بالمساهمات القيّمة من جانب أفرقة اللاجئين الأولمبية، بغية تعزيز السلام وحقوق الإنسان. وعملاً بالإعلان الختامي الصادر عن المؤتمر الدولي للألعاب الرياضية، بعنوان ”دورة الألعاب الآسيوية – ٢٠١٧: التعاون الرياضي الدولي من أجل السلام والتنمية“، الذي نُشر بوصفه وثيقة رسمية للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين (A/71/878، المرفق)، تؤكد تركمانستان مجدداً على اقتراحها باستضافة المؤتمر الدولي السابع للوزراء وكبار المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة، تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

ويمثل التعاون في مجال النقل أولوية لبلدنا في العمل مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وستواصل تركمانستان بنشاط توفير الدعم لتنفيذ قرارات المجتمع الدولي، ولا سيما القراران ٢١٣/٦٩ المتخذ في عام ٢٠١٤ و ١٩٧/٧٠ المتخذ في عام ٢٠١٥، بهدف تشكيل ممرات دولية جديدة للنقل والترانزيت، وتحديث القائم منها. وكخطوة هامة نحو تنفيذ تلك الوثائق، اقترحت حكومة تركمانستان عقد أول مؤتمر عالمي للأمم المتحدة للنقل المستدام، حيث التأم في عشق أباد خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وهي رحبت بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة. وإذ تشير تركمانستان إلى بيان عشق أباد بشأن الالتزامات والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة، الذي اعتمد في نهاية المؤتمر، وبغية النجاح في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فهي تنوي تقديم مشروع قرار إلى اللجنة الثانية في الدورة الحالية بشأن تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وإحدى المهام الرئيسية في خطة عام ٢٠٣٠ العالمية هي كفالة الاستدامة والإنصاف في الوصول إلى موارد الطاقة. وفي هذه السنة، سوف يترأس بلدنا مؤتمر ميثاق الطاقة الدولي. وتمشياً مع الخطط التي وضعتها رئاستنا، اتخذت تركمانستان هذا العام مجموعة من التدابير لتنشيط عملية إنشاء آليات قانونية دولية جديدة في ميدان الطاقة المستدامة. وفي هذا السياق، نرحب بإنشاء فريق الخبراء الدولي المعني بأمن الطاقة والطاقة المستدامة، وندعو الدول إلى المشاركة بنشاط في أعمال مؤتمر ميثاق الطاقة، الذي سينعقد في عشق أباد بتاريخ ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

ومن بين أهدافنا الرئيسية المشاركة النشطة في الجهود الدولية للتعامل مع المسائل الأكثر أهمية في مجال حماية البيئة، بما في ذلك إدارة الموارد المائية. وفي ضوء رئاسة تركمانستان للصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال، نقترح عقد مؤتمر قمة في تركمانستان خلال عام ٢٠١٨، بحضور رؤساء الدول المؤسسة للصندوق، ومشاركة هياكل دولية متخصصة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى.

ونعلن مرة أخرى عن استعداد بلدنا للبحث عن نُهُج وسبل جديدة للتغلب على التحديات التي تواجهها البشرية، ونؤكد من جديد التزامنا الراسخ بالتعاون مع الأمم المتحدة،

الأمر الذي كان ولا يزال أولوية استراتيجية وأساساً عملياً لجميع أنشطتنا على الساحة الدولية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد غوستافو ميسا–كوادرا، رئيس وفد جمهورية بيرو.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إنه لشرف لي أن أخاطب الجمعية العامة، وأهنئ الرئيس على انتخابه، وأعرب عن استعدادنا للمساهمة في نجاح ولايته.

أود بادئ ذي بدء أن أؤكد التزام بيرو بميثاق الأمم المتحدة، والسلم والأمن الدوليين، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والسلام المستدام. وتحقيقاً لذلك، نحن بحاجة إلى تعزيز تعددية الأطراف والحوار والتعاون.

بالنسبة إلى بيرو، إن وجود الأمم المتحدة ضروري لبناء مستقبل سلمي ومستدام في مواجهة التحديات العالمية، مثل تغير المناخ، أو الإرهاب، أو الفساد، وتعزيز الحوكمة الدولية من أجل الحصول على مزيد من العولمة الإنسانية والانفتاحية والشاملة للجميع. وتعكف بيرو على إعداد نفسها لتصبح عضواً غير دائم في مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠١٨–٢٠١٩. وإن تحقيق السلام، واحترام القانون الدولي، ووجود الأمن الجماعي الفعال، والالتزام بالتسوية السلمية للمنازعات، أمور سوف تكون بمثابة مبادئ توجيهية لعملنا.

نحن بلد نام عانى من الإرهاب بشكل مباشر. وإننا من المدافعين بثبات عن حقوق الإنسان والداعين إلى تحقيق الديمقراطية وسيادة القانون. وسوف نولي اهتماماً خاصاً لتوطيد السلام المستدام ومنع الصراعات والأزمات الإنسانية.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل، وإمكانية حصول الجماعات الإرهابية عليها هما تهديدان حقيقيان. لهذا السبب وقّعنا على معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية، ونأمل من جميع الدول الحائزة لهذه الأسلحة أن تنضم إلى هذا الصك.

ونحن ندين التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الأمر الذي يشكل اليوم أكبر تهديد للسلم والأمن الدوليين. وفي مجلس الأمن، سوف ندعم الجهود الرامية إلى استئناف المحادثات السداسية بغية إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

وتؤكد بيرو من جديد التزامها باتفاق باريس بشأن تغير المناخ وتنفيذه. إن بلدنا معرّض بصفة خاصة للآثار الضارة لتغير المناخ، حيث تتجلى في احترار المحيطات، وانكماش الأنهار الجليدية، والتأثير على توافر الموارد المائية، وفقدان التنوع البيولوجي، وغير ذلك من الظواهر الشديدة. ويشكل تغير المناخ تهديداً حقيقياً لا حدود له. وحتى الآن من هذا العام، عانت بيرو من الأمطار والفيضانات الساحلية بسبب ظاهرة النينيو، أمّا منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة فقد عانتا سلسلة من الأعاصير المدمرة. لهذا السبب، نؤيد مبادرة الرئيس إيمانويل ماكرون، رئيس فرنسا، التي تقضي بوضع ميثاق عالمي للبيئة.

وتلتزم بيرو أيضاً بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبناء على ذلك، قدّمنا تقريرنا الوطني الطوعي الأول في تموز/يوليه، وهو يشمل التقدم الذي أحرزناه في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، تمشياً مع أولوياتنا وظروفنا واحتياجاتنا على الصعيد الوطني.

وتشجع بيرو، من منطلق التركيز على الحقوق، قيام ثورة اجتماعية تهدف إلى القضاء على الفقر من خلال جودة الخدمات العامة. وكفالة الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي من أولويات حكومتنا، وبالتالي يشارك فخامة الرئيس بيدرو بابلو كوزيينسكي في الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه.

وتمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، نعتقد أن الفساد يشكل أيضا تهديدا عالميا، وهو تهديد يقوض الحكم الديمقراطي والاستقرار القانوني في بلداننا، ويحول الموارد اللازمة لتمويل التنمية، ويولد السخط وانعدام الثقة في المؤسسات ويزيد من عدم المساواة. إن بيرو، إذ تدرك الحاجة إلى التكاتف

في مواجهة هذه الآفة، اقترحت أن يكون الحكم الديمقراطي ومكافحة الفساد الموضوعين الرئيسيين لمؤتمر قمة الأمريكتين المقرر عقده في ليما في نيسان/أبريل المقبل، بغية اتخاذ تدابير محددة لتعزيز المؤسسات ومكافحة الإفلات من العقاب.

واعتماد المعايير والممارسات الجيدة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – التي تطمح بيرو إلى الانضمام إليها قبل عام ٢٠٢١، وهو العام الذي يصادف الذكرى المئوية الثانية لقيام دولتنا المستقلة – سيسهم أيضا في تعزيز مؤسساتنا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والبيرويون يعتقدون أنه لا غنى عن الديمقراطية لتحقيق الاستقرار والسلام والتنمية والدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها. واسترشادا بهذا الاقتناع، قاد بلدي العملية التي توجت باعتماد الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية في عام ٢٠٠١.

في منطقتنا، الديمقراطية حق غير قابل للتصرف، ولهذا لا تزال بيرو تشعر بقلق عميق مع تمزق النظام الديمقراطي والأزمة الإنسانية التي تحدث في فنزويلا، وكذلك بسبب التعديات على المواطنين وانتهاك حقوقهم التي ذكرها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. إن حل الأزمة الخطيرة في فنزويلا يجب أن يكون سلميا يتفاوض عليه الفنزويليون أنفسهم. إن أي محاولة، داخلية أو خارجية، إلى اللجوء إلى القوة تنتهك مبادئ ميثاق المنظمة، وتقوض المصلحة الحقيقية في الدفاع عن الديمقراطية واحترام سيادة القانون على الصعيدين المحلي والدولي.

وفي هذا الصدد، يعتقد فريق ليما أن مبادرة الجمهورية الدومينيكية للجمع بين الحكومة والمعارضة يجب تطويرها بحسن نية، مع قواعد وأهداف ومواعيد نهائية واضحة وضمانات بالامتثال، والتي تلزمها المؤازرة الدولية.

وفي الختام، أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن بيرو ستواصل العمل بصورة بناءة من أجل حل المشاكل التي نواجهها، وجعل المستقبل الذي تتوق إليه شعوبنا وتستحقه واقعا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خورخي أريثا، وزير خارجية جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السد أريثا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): نخاطب الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين باسم الرئيس الدستوري لجمهورية فنزويلا البوليفارية، نيكولاس مادورو موروس، وبالتالي باسم شعب ذي سيادة محب للسلام والاحترام فيما بين الدول والالتزام بأنبل وأطهر مبادئ القانون الدولي – شعب فنزويلا البوليفارية.

في القرن التاسع عشر، قام جيش التحرير لسيمون بوليفار بترك أرضه لا بغرض الغزو أو الهيمنة، بل بالأحرى لمساعدة الشعوب الشقيقة على تحقيق استقلالها، حتى يتمكنوا من العودة إلى ديارهم في وقت لاحق برضا أنهم قد أبلوا بلاء حسنا في سبيل قضية الحرية والمساواة. تلك هي الروح التي يتسم بها شعبنا وأفعال حكومتنا الثورية خلال هذه الأوقات الصعبة التي تعيشها البشرية. لذلك سنلتزم دائما بدبلوماسية السلام البوليفارية.

في الواقع، نحن في دار السلام، بيت الحلول السلمية وأرض القانون الدولي ومبادئه. نلتزم ونتمسك بميثاق الأمم المتحدة، وهو أداة نبيلة متعددة الأطراف لتفادي نشوب الحروب والظلم. ولذا ينبغي للدول احترام هذه المنصة وحمايتها ورعايتها. إنها إذا منصة مقدسة للشعوب التي تتبنى السلام والتفاهم.

بيد أن هذه المنظمة، وهي منظمة تعددية الأطراف واحترام المساواة بين الشعوب والدول، قد انتهكت وأهينت، المرة تلو الأخرى، من جانب القوى المتعجرفة التي تسعى إلى فرض قواعد اللعبة من جانب واحد – قواعد الحرب والمعاناة والألم. وقد أدان

ذلك من نفس هذا المكان، بأصوات مدوية وبطريقة لا مثيل لها القائد هوغو تشافيز في عام ٢٠٠٦ (أنظر A/61/PV.12). ويذكر الجميع ملاحظته، نشم رائحة كبريت هنا. ولا تزال تنبعث رائحة الكبريت. لقد حاول دق ناقوس الخطر، والالتزام بما يلزم من ضبط النفس، ومواجهة التهديدات الخطيرة أحادية الجانب التي تهدد السلام العالمي.

لكن، قبل أسبوع في هذه القاعة (أنظر A/72/PV.3) – شهد العالم، عن طريق وسائط الإعلام – تدنيسا خطيرا آخر لمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها. إمبراطور العالم، رئيس الولايات المتحدة، دونالد ترامب، استخدم هذه المنصة المبنية للسلام للإعلان عن حروب والتدمير التام لدول أعضاء وتنفيذ تدابير قسرية انفرادية وغير قانونية. وهدد وأدان كما يحلو له، كما لو كان لديه سلطات ديكتاتورية مطلقة على الدول الأعضاء ذات السيادة في منظمتنا. من المفارقة، وفي عرض للسفور والنفاق السياسي، استند دونالد ترامب في هجومه على البشرية إلى قيم مثل السلام والازدهار.

وفي حالتنا، نشير إلى أن الرئيس السابق باراك أوباما، الذي اتبع أسلوبا مختلفا لكن الهدف ذاته، أعلن جمهورية فنزويلا البوليفارية تهديدا خطيرا وغير عادي للأمن الوطني للولايات المتحدة. وكان هذا في أمر تنفيذي مؤرخ في ٩ أيار/مايو ٢٠١٥. واليوم، نحن مضطرون إلى الإعلان أمام العالم أن بلدنا كان تعرض لتهديد مباشر من رئيس الولايات المتحدة باستخدام أقوى قوة عسكرية موجودة على الإطلاق في تاريخ البشرية. وكان ذلك في ١١ آب/أغسطس من هذا العام.

واستكمالا لهذه المفارقة التاريخية والإهانة لسيادتنا وللسلام الذي طالما اتسمت به منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فرضت إدارة ترامب عقوبات اقتصادية غير القانونية على اقتصادنا في ٢٥ آب/أغسطس بهدف جعل شعبنا يعاني ولإدخال تغييرات غير الديمقراطية على نظام الحكم لدينا. وفي البيان الذي أدلى به الأسبوع الماضي، استخدم دونالد ترامب الخطاب الأيديولوجي العتيق للحرب الباردة، بأفضل الأساليب الاستجوابية لريتشارد نيكسون والسيناتور جوزيف مكارثي، ليكرر تهديداته ضد بلدنا وجمهورية كوبا الشقيقة. ستسعى فنزويلا دائما إلى الحوار القائم على الاحترام المتبادل مع حكومة الولايات المتحدة. لكننا كشعب حر نقف على أهبة الاستعداد للدفاع عن سيادتنا واستقلالنا وديمقراطيتنا في أي سيناريو، وبأي طريقة.

وبالنظر إلى هذه المواقف، ينبغي للأمم المتحدة أن تنشئ آليات فعالة من أجل تحييد ذرائع شن الحروب ونوايا استبدال تعددية الأطراف، التي كلفنا توطيدها الكثير، بأحادية دكتاتورية للذين يعتزمون، من خلال استخدام الأسلحة والابتزاز الاقتصادي، فرض التدمير وطريقة التفكير الواحدة على البشرية المتنوعة والمتباينة. وفي ذلك الصدد، اعتمدت يوم الثلاثاء الماضي ١٢٠ دولة من الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز –ثلثي الجمعية العامة – بالإجماع إعلان نيويورك السياسي كأداة للشجب ض والإدانة واتخاذ إجراءات مشتركة ضد التدابير القسرية والانفرادية التي تفرضها بعض الجهات الفاعلة الدولية في انتهاك صريح لميثاق الأمم المتحدة.

واقترحنا في البيان الذي أدلينا به باسم رئاسة حركة بلدان عدم الانحياز في الجلسة العامة المعقودة في إطار مجموعة الـ٧٧ والصين يوم الخميس الماضي، تمديد إعلان نيويورك السياسي ليشمل تلك المجموعة من البلدان التي تركز على الشؤون الاقتصادية ما دامت تشكل الهجمات الشرسة والأحادية الجانب على اقتصادات شعوبنا جزءا أساسيا من تلك التدابير القسرية أحادية الجانب وغير الشرعية. ويجب علينا السعي إلى استجابات متعددة الأطراف على وجه الاستعجال لتفادي فرض التدابير القسرية من قبل بعض الحكومات بصورة غير مشروعة، والتي بموجبها يقع على عاتق تلك الحكومات التزام

قانوني بتعويض الشعوب التي عانت من آثارها. وندين في ذلك الصدد، جميع الأعمال الأحادية الجانب ضد الدول الشقيقة مثل روسيا وإيران، لا سيما تمديد الحصار الإجرامي المفروض على جمهورية كوبا الشقيقة، والذي ظل ساريا منذ أكثر من خمسة عقود. ويجسد ذلك الحصار في الوقت الراهن بوضوح الاتجاهات الأحادية الجديدة من جانب الولايات المتحدة.

وتعارض فنزويلا بقوة أي وجود للأسلحة النووية على كوكبنا، وتعرِّض حيازتها الجنس البشري لآلام ومخاطر لا مبرر لها. وعليه، وقّعنا على معاهدة حظر الأسلحة النووية يوم الأربعاء الماضي. ويجب علينا أن نبذل جهدا أكبر كي نتمكن من الحد من تصاعد الأزمات النووية وإنهائها – على أمل القضاء على أسلحتها أيضا – عبر الحوار والمنطق الإنساني.

وفي مجال حقوق الإنسان أيضا، ما برحت فنزويلا تواجه الاستهداف والاتهامات من جانب حكومة الولايات المتحدة، على الرغم من أنها تواصل العمل بلا كلل خلال السنوات العديدة الماضية لضمان توسيع نطاق الاستثمار الاجتماعي وإعادة توزيع الثروة الوطنية بصورة عادلة بين النساء والرجال الفنزويليين بغية كفالة الحقوق الإنسانية والاجتماعية للمواطنين. وإذا كان هناك بلد غير جدير بنيل عضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، فهو الولايات المتحدة الأمريكية تحديدا. فهي المنتهك الرئيسي لحقوق الإنسان ليس في أراضيها فحسب، بل في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك عن طريق الحروب غير المبررة وقصف السكان المدنيين، وممارسات الاعتقال السري المصحوبة بمختلف أشكال التعذيب، وفرض التدابير غير المشروعة والأحادية الجانب على اقتصادات العديد من البلدان، وممارسة شتى أشكال الضغوط الاقتصادية وفرض سياسات الهجرة الطائشة. وهي البلد الوحيد الذي تجرأ على استخدام الأسلحة النووية ضد شعب آخر، وهي البلد الذي تولى قيادة غزو العراق في عام ٢٠٠٣ –في انتهاك للإطار المؤسسي الأساسي للأمم المتحدة– بذريعة البحث عن أسلحة الدمار الشامل التي لم يُعثر عليها أبدا على الرغم من الوفيات التي يربو عددها على مليون حالة من جراء تلك العملية العسكرية الدموية.

وقد شرعت الولايات المتحدة في بناء جدار فاصل على حدودها مع المكسيك. وهناك تشريع مقترح لفرض ضريبة نسبتها ٧ في المائة على دخل المهاجرين، ليس لتمويل نظام ضمانها الاجتماعي فحسب، بل لتشييد ذلك الجدار المخزي.

ويمكننا التنويه إلى ما يلي، استنادا إلى البيانات التي يمكن التحقق منها والواردة من وكالات الأمم المتحدة ومقرريها. فالولايات المتحدة لم تصدِّق على نسبة ٦٢ في المائة من المعاهدات الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. وليست هناك في الولايات المتحدة مؤسسة مستقلة للدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بها. وأدان المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً عدم استقلال السلطة القضائية في الولايات المتحدة. ويُعدُّ الحبس الانفرادي للأفراد ممارسة شائعة في هذا البلد. وبلغ عدد الأشخاص المتشردين ٣,٥ ملايين شخص بمن فيهم ١,٥ من الفتيان والفتيات. وتفتقر نسبة ٢٨ في المائة من أولئك الذين يعيشون في فقر إلى ضمان الرعاية الصحية. وشهد معدل الوفيات النفاسية ارتفاعا هائلا في السنوات الأخيرة. وما زال هناك نحو ١٠٠٠٠ طفل في الحبس وربما تصدر بحقهم أحكام بالسجن المؤبد. ومن بين أولئك الذين حوكموا بالسجن المؤبد، تبلغ نسبة الأمريكيين المنحدرين من أصل أفريقي ٧٠ في المائة. وأدان المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم استخدام الصدمات الكهربائية والإكراه البدني في مراكز الدراسة.

وتعدُّ الولايات المتحدة أحد سبعة بلدان في العالم لم تصدِّق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وليست إجازة الأمومة المدفوعة الأجر ملزمة في الولايات المتحدة. وتشيع فيها أيضا الادعاءات المتعلقة بتجاوزات الشرطة، لا سيما ضد

السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وما يزال ما يزيد على ١٠ ملايين من الأمريكيين المنحدرين من أصل أفريقي يعيشون في الفقر، ويعيش نصفهم في أوضاع من الفقر المدقع. وفي بلد يفترض أن يكون قد ألغي فيه الرق، يجيز التعديل الدستوري الثالث عشر ممارسة الرق في شكل الإدانة الجنائية. وتواجه امرأة واحدة بين كل ثلاث نساء من الشعوب الأصلية الأمريكية خطر التعرض للاغتصاب في حياتها. ونحن نناقش أوضاع بلد لم يتم فيه تجاوز ممارسات التمييز العنصري فحسب، بل تشهد تلك الممارسات ازديادا بفعل مواقف المنادين بسيادة البيض في ظل الإدارة الحالية. ومع الاعتذار عن ذكر كل هذه التفاصيل، فهي أمور يجب أن نعلم أن وسائط الإعلام الأمريكية تحرص على حجبها.

وتدين فنزويلا الإرهاب بجميع أشكاله، سواء ارتكب بواسطة الجماعات الفوضوية العنيفة التي باتت تهدد السلام والاستقرار العالميين اليوم، أو من جانب الدول التي تزعم أن من حقها التدخل في جميع أنحاء العالم وفرض سيطرتها على الموارد الطبيعية الاستراتيجية للدول باستخدام القوة العسكرية بلا رحمة بحق المدنيين. ويؤلمنا أن نرى كيف أصبح البحر الأبيض المتوسط مقبرة هائلة، وفي كثير من الحالات بغض الطرف وعدم كفاءة تلك الدول التي تتحمل المسؤولية جزئيا عن الأزمات التي تحدث في بلدان منشأ المهاجرين بسبب التداخل بين كلا شكلي الإرهاب.

ولن تخلِّف الحروب الدموية المفتعلة، مثل تلك التي شنت على سوريا وليبيا، وراءها سوى الخراب والانقسام. لكن ولحسن الطالع، وبدعم من حلفائها الدوليين، أصبحت الحكومة السورية والشعب السوري أكثر قربا من تحقيق النصر النهائي على الجماعات الإرهابية كل يوم. وتأمل فنزويلا في نجاح عمل وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب في إطار دوره بصفته رئيسا منسقا لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وتأمل فنزويلا أن يدين ذلك العمل إرهاب الدولة أيضا.

وتدعو فنزويلا إلى استئناف مفاوضات السلام بين فلسطين وإسرائيل، والتي يجب أن تفضي إلى سلام دائم بين الدولتين والاعتراف بحدود فلسطين في عام ١٩٦٧ وفقا للقانون الدولي، فضلا عن جعل القدس الشرقية عاصمة لها. ونرى أنه يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور استباقي أكبر في حل ذلك النزاع التاريخي الجائر.

ونشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على ما بذله من جهود مخلصة في تيسير تنفيذ اتفاق جنيف بواسطة آلية المساعي الحميدة لأجل التوصل إلى حل عملي مقبول لدى الطرفين في حال استمرار النزاع الإقليمي بيننا وإخوتنا وجيراننا في جمهورية غيانا المتعاونة معنا.

وإن جمهورية فنزويلا البوليفارية على استعداد دائما للمساعدة في تمهيد طريق السلام. وبالتالي، نثني على تنفيذ اتفاقات السلام بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية، التي بذل لأجلها القائد تشافيز والرئيس نيكولاس مادورو موروس قدرا كبيرا من الطاقة والجهد. وبالمثل، سنواصل تيسير المحادثات الجارية بين الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني في جمهورية إكوادور.

وفنزويلا ليست بلدا منتجا للمخدرات، على النحو الذي أكدته الوكالات الدولية. ونواصل التعاون بصفتنا السيادية مع جميع البلدان المجاورة وغير المجاورة في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات. ونعرب عن شعورنا بالقلق إزاء الزيادة في إنتاج المخدرات في البلد المجاور كولومبيا. ومع ذلك، ما زلنا ننوه إلى أن البلدان المستهلكة هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية، لأنها تشجع على إنتاج المخدرات والاتجار بها، وأنه يجب عليها أن تفرض رقابة فعالة على دخول المخدرات وتوزيعها داخل أراضيها.

وما دمنا نتعاون منذ سنوات عديدة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد ساعد ذلك على تيسير مسار فنزويلا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأن خطتنا الإنمائية الوطنية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لا تتوافقان فحسب، بل تعدّان أداتين مكملتين لبعضهما بعضا.

أما من حيث التمويل، فيعلم الجميع أن فنزويلا قد خصصت نسبة ٧٦ في المائة من إيراداتها على مدى السنوات الـ ١٨ الماضية للاستثمار الاجتماعي، وأن ذلك سيستمر في الازدياد. ولن يكون بوسع أي هجوم أو فرض جزاءات غير مشروعة منع الرئيس مادورو من مواصلة وضع السياسات التي تكفل الحقوق الاجتماعية لمواطنينا. ولا شك أننا نشعر بالقلق إزاء النقص الواضح في مصادر التمويل للبلدان الشقيقة المجاورة لنا، وبالنسبة لتلك البلدان التي أعربت في العام الماضي عن استعدادها للامتثال لخطة عام ٢٠٣٠ على الرغم من افتقارها للأموال اللازمة للقيام بذلك.

ويجب على الأمم المتحدة أن تلتزم بضمان هذا التمويل المستحق للتنمية الشاملة والمستدامة في جميع الدول الأعضاء.

وربما لم يكن من باب المصادفة أنّ قبل بضع أيام، وإبان الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، تجلّت آثار تغير المناخ الذي كثيراً ما جرى التحذير منه وخشيته، عبر الدمار والموت الذين خلفتهما الأعاصير المتتالية التي بلغت شدّة غير مسبقومة. وقد حدث هذا على مقربة من نيويورك. وإن غضب تلك الظواهر الطبيعية الذي لم يسبق له مثيل قد عصف بإخواننا وأخواتنا في العديد من بلدان منطقة البحر الكاريبي.

وقد أدلى رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا، غاستون براون، ورئيس وزراء دومينيكا، روزفلت سكيريت، ببيانين استثنائيين أمام الجمعية العامة (أنظر A/72/PV.14 و A/72/PV.19، على التوالي) أعربا فيهما بشجاعة وببالغ التأثر عن الحقيقة المطلقة، ونبهانا إلى ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة ومشتركة وعاجلة، لتجنّب المزيد من الدمار الذي خلفته هذه الظواهر الناجمة، من دون أي شك، عن تغير المناخ. وقد قال روزفلت سكيريت إن هذه البلدان الصغيرة باتت ضحية حرب لم تختر خوضها، ولم تشنّها، ولا هي طرف فيها. بل هي حرب البلدان المتقدمة النمو والنظام الرأسمالي ضد أمّنا الطبيعة. واليوم، نذكّر بمزيد من التشديد، أكثر من أي وقت مضى، بشعار الحركات الاجتماعية البيئية والداعية إلى حفظ البيئة، القائل: ينبغي ألا نغير المناخ؛ بل النظام.

فإعادة تشييد البنى الأساسية المادية، واستخدام تقنيات البناء المقاومة لأهوال الظواهر الطبيعية الجديدة لا يمكن أن يقع على عاتق البلدان والسكان المتضررين. بل هي أيضا مسؤولية مشتركة ومتفاوتة يجب أن تتحملها في المقام الأول أكثر البلدان تلويثاً وبالتالي إسهاماً في تغير المناخ. وفي ذلك السياق، وفي ضوء النتائج التي شهدناها، نجد أن اعتزام حكومة الولايات المتحدة التي تعدّ البلد الأكثر تلويثا، الانسحاب من اتفاق باريس بشأن تغير المناخ أمراً مدهشاً، بل عدائياً. فإن لم يكن هذا الاتفاق حلاً شاملاً، فهو خطوة جماعية صوب التخفيف من آثار تغير المناخ. فَكَمْ من الأعاصير والأعاصير المدارية والانهيالات الأرضية وحالات الجفاف والانخساف يلزمنا بعدُ؛ وكم من الأرواح والجرحى والبلدان المنكوبة، للتأكد من أن تغير المناخ، وفق ما ذكره خبراء أممنا المتحدة بالذات، يشكل تهديدا للكوكب بأسره، وأن إيقافه مسؤولية تقع على الجميع؟

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية تقدم تعازيها إلى حكومات المتضررين من الأعاصير المتتالية وأسرهم في منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة، فضلا عن ضحايا الزلازل الرهيبة التي ضربت الدولة الشقيقة، المكسيك. وفيما سعينا إلى تقديم استجابة فورية تضامناً مع حالات الطوارئ في منطقتنا، سيواصل الرئيس نيكولاس مادورو تقديم الدعم اللازم، ليس ذاك الذي في متناولنا فحسب، بل كل ما في وسعنا المساعدة على تنسيقه وتوجيهه

بغية إعانة الأصدقاء والأشقاء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وكما قلت في مستهل هذا البيان، فإن الشعب الفنزويلي يتعرض لعدوان مستمر من جانب الدول المهيمنة التي تسعى إلى الاستيلاء على مواردنا الطبيعية التي تُعُدُّ لا أكثر ولا أقل، أكبر احتياطي للنفط في العالم وأحد أهم احتياطيات الغاز، فضلا عن احتياطياتنا من الذهب والماس والكولتان والحديد والألمنيوم والثوريوم، والتنوع البيولوجي، والموارد المائية والأراضي الخصبة لدينا، وغيرها. فقد تعرضنا لهجمات متعددة الأوجه استهدفت اقتصادنا، وعملتنا وقدرتنا على الإنتاج. وأفضت هذه الهجمات إلى نشوب عنف سياسي داخلي على يد فصائل سياسية حاولت الوصول إلى السلطة بوسائل غير ديمقراطية منذ عام ٢٠٠٢.

وفي هذه السنة، عانينا من العنف السياسي لمدة أربعة أشهر، مرة أخرى، بهدف الإطاحة بالرئيس مادورو. وبعد حالة التوتر والآلام جراء الوفيات غير المبررة، نجحت التظاهرة الديمقراطية والشعبية الكبرى بتاريخ ٣٠ تموز/يوليه في وضع حدّ لأعمال العنف من جانب المعارضة وفي تهدئتها، إذ خرج أكثر من ٨ مليون فنزويلي للتصويت من أجل السلام، وانتخبوا جمعية تأسيسية وطنية ومدنية وسيادية ومفوّضة.

أما آخر أعمال العنف تلك، من جانب اليمين المتطرف الفنزويلي، فقد شهدناها بتاريخ ٣٠ تموز/يوليه أيضاً، سعياً إلى منع الناس من الخروج للتصويت. ثم استعاد البلد سلاماً سياسياً تاماً اعتباراً من ٣١ تموز/يوليه. إننا شهود على السلام التأسيسي. فإن جمعيتنا التأسيسية الوطنية، في ظل التعايش مع سائر السلطات المشكّلة واحترامها، لم تصبح صانعة للسلام وحامية للشعب فحسب، بل كذلك أداة أصيلة للحوار الوطني بشأن الاهتمام المشروع بالمشاكل الأكثر إلحاحا في البلد.

وإن الديمقراطية لدينا نشيطة وشعبية. إذ شهدت فنزويلا تنظيم ٢٢ انتخاباً في غضون ١٨ عاما. وانتصرت الثورة في ٢٠ من هذه الانتخابات. وقد دأبنا على تطوير الحوار الاجتماعي بوصفه وسيلة من وسائل ترسيخ ديمقراطيتنا. ولهذا، فإننا نرحب أيضا بالقرار الذي اتخذته المعارضة السياسية الفنزويلية لإعادة توجيه دفّتها صوب مسار الديمقراطية، تماشيا مع الدستور، من خلال مشاركة جميع أطرافها في انتخابات المحافظات بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

ويسرنا أن رئيس الجمهورية الدومينيكية، دانيلو ميدينا، ورئيس إسبانيا السابق، رودريغيث ثاباتيرو، والرئيس السابق للجمهورية الدومينيكية، ليونيل فرناندیث، قد اعتمدوا وحددوا إطار المبادرة التي أعلن عنها الرئيس مادورو للشروع في حوار مباشرة بعد إنشاء الجمعية التأسيسية الوطنية، واستدعوا الأطراف إلى المشاركة في عملية انضمت إليها نيكاراغوا وبوليفيا والمكسيك وشيلي. ونحن ممتنون للدعم المخلص الذي تقدمه هذه البلدان والحكومات الصديقة، بغية تعزيز الحل الممكن الوحيد، وهو أن يشارك جميع الفنزويليين في بناء حل سلمي ودستوري وسيادي.

وفي ظل هذه الاضطرابات التي يشهدها العالم، نودّ أن تكون الأمم المتحدة متحدةً حقاً. ويجب أن يشارك ويُدمَج جميع أعضائها في أي عملية إصلاح كانت. وإننا بحاجة إلى أمم متحدة تكون فعالة حقا في وضع حدّ للمبادرات العنيفة والأحادية الجانب، كما ذكرنا قبل لحظات، وأن تكون قادرة على العمل جنبا إلى جنب مع جميع الدول الأعضاء، دون تحيز للقوى المهيمنة. وإننا بحاجة إلى منظومة أمم متحدة تحدد الأسباب الحقيقية لأكبر المشكلات التي تعاني منها البشرية اليوم، وتحذّر منها، وتعالجها دون الالتهاء عنها ولا ممارسة ضغوط قد تكون مكلفة، في ظل احترام دائم لمبادئ الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة.

آن الأوان لأن نتصرف. فإن الصراع التاريخي بين التعددية السليمة والأحادية غير السوية، قد بلغ ذروته. فلنتّخذ قرارات تراعي دائما أولئك الأكثر تواضعاً، والمستبعدين، ومن هم في أشد الحاجة إلينا. دعونا لا ننسى أمنا الطبيعة. فلنكن قادرين على النظر في أعين أطفالنا وأحفادنا بارتياح، لأننا جنّبناهم الأسوأ وضمنّا لهم مستقبلا أفضل يعمه السلام والصحة والسعادة. فلنبن، من خلال الأمم المتحدة، ما طلبه منا المحرر في عام ١٨١٥، أيْ نظاما حكوميا يوفر لنا أكبر قدر ممكن من السعادة والأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي.

ومن بيت تعددية الأطراف هذا، نقول، عاشت تعددية الأطراف. ومن منبر القانون الدولي هذا، نقول، عاش القانون الدولي؛ ومن بيت السلام نقول، عاش السلام في العالم. ومن صميم فنزويلا، يمكننا الاعتماد على حكومة الرئيس نيكولاس مادورو البوليفارية لتوحيد الصفوف بغية تحقيق العدالة والمثل الإنسانية والسلام. وعلى نحو ما كتبه المحرر في ١٣ نيسان/أبريل ١٨٢٣ لرئيس بيرو آنذاك، خوسي دي لا ريفا أغويرو قائلاً ”أميل إلى الاعتقاد أنه، عند الضرورة، سينتصر حب الوطن.“ وبالمثل، فإننا على يقين راسخ ولا يتزعزع تحت أي ظرف من الظروف، أن حب فنزويلا البوليفارية التي تنعم بالسيادة والسلام، وحب شعبنا العامل، وحب شعبنا الطيب، وحب الوطن، سوف ينتصر. وسوف ينتصر السلام ويسود. وسيكون النصر دائما حليفنا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد توري هاتريم، رئيس وفد النرويج.

السيد هاتريم (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة.

شهد العالم تقدما لم يسبق له مثيل خلال العقود الماضية. إذ زاد الفقر المدقع بأكثر من النصف، وبات الناس يعمّرون لمدّة أطول، وتسجل معدلات وفيات الأطفال انخفاضاً، أما عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس فقد ارتفع أكثر من أي وقت مضى.

التعاون العالمي والسياسي والتجارة والقواعد المشتركة هي الطريق أوصلتنا إلى ما نحن عليه اليوم.

أود أن أبرز أربعة عناصر أساسية حاسمة لأي مستقبل مستدام. العنصر الأول، إن مصالحنا الأساسية مشتركة بيننا جميعا، ويمكننا أن نحقق المزيد عندما نعمل معا. العنصر الثاني، لا يمكن أن يكون هناك أمن بدون تنمية ولا تنمية بدون أمن. أول خارطة طريق عالمية، كانت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المرتكزة على ذلك المنظور الكلي. العنصر الثالث هو أن الضمان والرعاية الاجتماعية لدينا يتوقفان على قدرتنا على التمسك بالقانون الدولي. إن الحكم الصالح على الصعيدين العالمي والوطني وسيادة القانون أمران حاسمان بالنسبة للتنمية المستدامة. والعنصر الرابع، الحمائية والانعزالية سيضعان تنميتنا المشتركة في الاتجاه المعاكس. نحن بحاجة إلى زيادة التجارة والتعاون وليس التقليل منهما، إذ لا يمكننا أن نزعزع الأسس التي يرتكز عليها نظامنا الاقتصادي المفتوح والعالمي. من الحيوي أن نظهر التزامنا المشترك بنظام تجاري قائم على قواعد، ومتعددة الأطراف، يكمن جوهره في منظمة التجارة العالمية. فمنظمة التجارة العالمية ما زالت تمثل أفضل فرصة لإيجاد أرضية مشتركة. وسوف نستفيد جميعا من قواعد مفتوحة لالتزامات يمكن التنبؤ بها وقابلة للإنفاذ للجميع. وستكون حاسمة بالنسبة لتحقيق نتائج جوهرية في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في بوينس آيرس في كانون الأول/ديسمبر. وسيكون ذلك الاختبار الحقيقي.

بوصفنا أمما، فإن مصالحنا متقاسمة. فنحن جميعا نريد السلام والأمن والرفاهية لمواطنينا. ولدينا كوكب واحد فقط، وكل أمة ويتوقف أمن جميع المواطنين ورفاههم على قدرتنا على

حماية بيئتنا الطبيعية والمناخ. لا يمكن أن نسمح للتقاعس عن العمل، والممارسات غير المستدامة بأن تسود. والخبر السار أن أهداف التنمية المستدامة وفرت لنا خطة تنمية عالمية. يمثل مؤتمر قمة التنمية المستدامة الذي انعقد في هذه القاعة منذ عامين، ذروة الحكم العالمي ولحظة حاسمة لمستقبلنا المشترك. حيث قرر في تلك القمة زعماء العالم وضع الاستدامة في المقام الأول.

إن منع نشوب الحرب والصراعات والأزمات الإنسانية ومعالجتها، مسائل حيوية للاستدامة. والنرويج تؤيد بقوة رؤية غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة. ويجب إعادة موائمة كل أداة وكل مؤسسة داخل منظومة الأمم المتحدة لتحسين قدرتنا على منع نشوب الصراعات وصنع السلام وصونه. أما احترام حقوق الإنسان الأساسية فأمر بالغ الأهمية إذا ما أردنا بناء مجتمعات قادرة على التكيف ومزدهرة وسلمية. إن الاستثمار في مجال حقوق الإنسان اليوم من شأنه أن يمنع نشوب الصراعات غدا.

أود أن ألفت انتباه الجمعية إلى اتفاق السلام المبرم بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية. لقد جاء ذلك الاتفاق نتيجة لما تحلت به الأطراف من شجاعة وعمل جاد، وقد أيد الشركاء الدوليون، ومجلس الأمن ذلك الاتفاق. وتفخر النرويج بمساهمتها في هذه العملية بوصفها ضامنا. والنقطة التي أريد الوصول إليها قصة نجاح كولومبيا في دفع عجلة التنمية المستدامة إلى الأمام داخل حدود الدولة وخارجها. ويتناول الاتفاق النهائي بين الطرفين أيضا قضايا عالمية عامة، مثل مكافحة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة وإزالة الغابات في مناطق الصراع السابقة. لقد كانت العملية الكولومبية أشمل عملية السلام في التاريخ. إذ أن ضمان الشمولية في حسم النزاعات عمل سليم ومن اللباقة القيام به، والتجربة تبين أن مشاركة المرأة في عمليات السلام تزيد من فرص تحقيق السلام المستدام.

أما الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فمسألة أخرى ذات اهتمام مشترك للمجتمع الدولي، وعامل حاسم في تحقيق الاستقرار الإقليمي، وتحسين قدرة الدول على تنظيم وزيادة التعاون بين الدول في المنطقة. إن القيادة النرويجية للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدَّمة إلى الشعب الفلسطيني، مثال على التنمية المؤسسية والاقتصادية في دعم الجهود الرامية إلى حل أي نزاع بالوسائل السياسية.

لا بد من أن تؤدي المساعدة الإنمائية دوراً أكثر تحفيزاً في حملتنا العالمية المشتركة للتنمية المستدامة عن طريق بناء القدرة لتوليد الإيرادات المحلية، وتعزيز تقديم الخدمات العامة، وحفز التجارة، والاستثمارات التي تولد فرص عمل وتمكن الأفراد من تحمل مسؤولية مستقبلهم بأنفسهم. لهذا السبب فإن الاستثمار في التعليم، وخاصة في تعليم الفتيات، يعتبر أنجع سبيل لتعزيز التنمية المستدامة، وهذا السبب الذي يجعلنا نعمل جاهدين للنهوض بالتعليم على الصعيد العالمي. لقد ضاعفت النرويج مساعداتها في مجال التعليم العالمي على مدى السنوات الأربع الماضية.

إن التعليم يولد الاستقرار والأمل في نفوس الأطفال والشباب في مناطق الصراع. فمنع حدوث ثغرات في تعليم الأطفال مهم أيضا لإعادة الإعمار والتنمية. لهذا السبب عملت النرويج على زيادة مساهمتها بقدر كبير في التعليم في حالات الطوارئ، بنحو ٨ في المائة من ميزانيتنا الحالية للمساعدة الإنسانية المخصصة للتعليم. وقد ساعدت النرويج على البدء بصندوق ”التعليم لا يمكن أن ينتظر“ والذي يهدف إلى تيسير التمويل على الصعيد العالمي لإبقاء الأطفال على مقاعد الدراسة أثناء الصراعات والأزمات. ويجب أيضا حماية المدارس من الهجمات، وهو السبب الذي حمل النرويج على تأييد إعلان المدارس الآمنة وتشجع الآخرين على أن تفعل الشيء نفسه.

ستقتضي الحاجة زيادات أخرى في التمويل الداخلي والخارجي على حد سواء إذا أردنا أن نحقق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بجودة التعليم للجميع. في العام الماضي، قدمت لجنة التعليم، بتأييد من النرويج، تقريرا يتضمن توصيات ومبادرة جديدة لزيادة التمويل المخصص للتعليم من مرفق التمويل الدولي للتعليم، بما في ذلك تمويل الشراكة العالمية من أجل التعليم، والتعليم لا يمكن أن ينتظر. ومن الجدير ذكره أن النرويج ضاعفت دعمها للتعليم العالمي من خلال الشراكة العالمية على مدى السنوات الأربع الماضية، ونحن ملتزمون بالعمل مع الشركاء لضمان رفد تمويل التعليم بنجاح.

إن مكافحة الإرهاب مصلحة أساسية نتشاطرها جميعا. لا يمكن السماح لجماعات من قبيل الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش) بأن تتحدى مجتمعاتنا الحرة والمفتوحة. بما أننا نحرز تقدما حاسما ضد داعش في سوريا والعراق، يمكننا الآن أن نتطلع إلى الوقت الذي ستتم فيه هزيمة داعش إقليمياً. والنرويج تسهم إسهاما كبيرا في قوات التحالف الدولي بأي طريقة يمكن بها ذلك، ونقدم أيضا الإغاثة الإنسانية للمتضررين. فمنذ عام ٢٠١٦، أنفقنا مبلغ ٥٠٠ مليون دولار على الأزمة في سوريا، مما يعني أننا نسير على الطريق الصحيح للوفاء بالتعهد المقطوع في مؤتمر لندن للمانحين. ويجب علينا الآن أن نعزز جهودنا لتأمين سلام دائم في تلك المناطق، ويجب على مجلس الأمن مضاعفة العمل وتحمل المسؤولية. ينبغي أن نزيد جهودنا الرامية إلى التخفيف من حدة الأزمات الإنسانية الأخرى الواسعة النطاق، كتلك القائمة حاليا في اليمن وجنوب السودان وحوض بحيرة تشاد.

كذلك نحتاج إلى مجلس أمن قوي وموحدة لمساعدتنا في التصدي لبرنامج الأسلحة النووية وتجارب الصواريخ الباليستية في كوريا الشمالية. وفي ذلك الصدد، من المهم للغاية إيجاد حل سياسي لضمان الأمن للجميع.

يشمل التزامنا المشترك بالتنمية المستدامة الالتزام بألا نترك أحدا متخلفا عن الركب. لقد بلغت المساعدة الإنسانية التي قدمتها النرويج هذا العام ما يقارب من مبلغ ٦٥٠ مليون دولار لدعم تلك القضية.

وفي الوقت الحالي هناك ١٤٢ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية، وهو العدد الأكبر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. إن العديد من الأزمات الإنسانية الراهنة متصلة بالنزاع، وما يكتسي أهمية أكبر من أي وقت مضى هو كفالة حماية المدنيين في تلك الظروف. ونشعر بقلق بالغ حيال عدم إبداء الاحترام للقانون الإنساني الدولي. ونشدد على التزام جميع أطراف أي نزاع بحماية المدنيين وكفالة إيصال المساعدات الإنسانية بصورة آمنة وبدون عوائق إلى جميع الأشخاص المحتاجين إليها. وتعمل النرويج بفعالية على تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي فيما بين أطراف النزاع.

ويعني وضع الاستدامة أولا العمل معا لإنقاذ المحيطات. ونشيد بالأمين العام على تعيينه المبعوث الخاص الأول في التاريخ من أجل المحيطات. ونهنئ سلفه بصفته رئيس الجمعية العامة، السيد بيتر طومسون، على تعيينه في تلك الوظيفة الهامة، ونتمنى له كل النجاح في حشد الجهود العالمية لحماية محيطات العالم. وإذا أريد لنا أن نكون قادرين على جني الموارد من المحيطات في المستقبل، فإن علينا أن نضمن أنها نظيفة وصحية. ومن الأهمية بمكان للدول الجزرية الصغيرة النامية – المعروفة أيضا بوصفها دول المحيط الكبيرة – أن توحد الجهود لإيجاد الحلول الجيدة التي تعزز صحة محيطاتنا واستدامتها. وإزاء تلك الخلفية استضافت النرويج اجتماعا في الأمم المتحدة هذا الأسبوع لاستكشاف المجموعة الهائلة من الفرص التي يمكن أن تتيحها المحيطات المستدامة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وفي الختام، فإن الأمم المتحدة تشكل دعامة لنظامنا العالمي، ونحن بحاجة إلى دعامة قوية وصحية لمعالجة التحديات التي يواجهها العالم اليوم وحلها. ونعلم أن بإمكاننا أن نفعل ذلك معا. واضطلعت الأمم المتحدة بالقيادة التي وحدت بلدان العالم عن طريق اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي كان خطوة هامة نحو كفالة استدامة كوكبنا. وتمكنا أيضا من الاجتماع معا في أديس أبابا في عام ٢٠١٥ والاتفاق على إطار لتمويل التنمية المستدامة سيكون بالغ الأهمية لجهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهناك العديد من التحديات المشتركة التي لا يزال يتعين حلها، وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن نحمي كل ما أنجزناه معا بالفعل. وتلك هي المهام التي يتعين علينا أن نعالجها معا في الجمعية العامة.

إن النرويج تدعم الأمم المتحدة بفعالية منذ تأسيس المنظمة. ومن خلال سبعة عقود وتغيير الحكومات النرويجية، عملنا بلا كلل في الأمم المتحدة ومعها من أجل مصالحنا المشتركة. والنرويج مرشحة لعضوية مجلس الأمن للفترة من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٢، ونحن نعول على دعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لترشحنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ماريا هيلينا لوبيس دي خيسوس بيريس، رئيسة وفد جمهورية تيمور-ليشتي الديمقراطية لدى الأمم المتحدة.

السيدة بيريس (تيمور - ليشتي) (تكلمت بالبرتغالية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن فخامة السيد فرانسيسكو غوتيريس لو-أولو، رئيس جمهورية تيمور-ليشتي الديمقراطية.

”بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ الرئيس ميروسلاف لايتشاك على انتخابه وأتمنى له كل التوفيق في الاضطلاع بمهامه. وأرحب بموضوع الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، ”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“. ولا شك أن منع نشوب النزاع وبناء السلام مهام يضطلع بها جيلنا. إنني على ثقة بأن القيادة المقتدرة للرئيس، بالترافق مع قيادة الأمين العام أنطونيو غوتيريش، ستشجع التزامنا القوي وتلهمه وتساعدنا على النجاح في تحقيق هدفنا المشترك.

” ومن المصادفات السعيدة أن أتيحت لي فرصة مخاطبة الجمعية العامة اليوم، في اليوم نفسه الذي وصل فيه، قبل ١٨ عاما، الأعضاء الأوائل للقوة الدولية في تيمور الشرقية إلى بلدي من أستراليا ونيوزيلندا. ومهد وصول تلك القوة المكلفة من الأمم المتحدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ الطريق أمام نيلنا الاستقلال الوطني، الذي صوتت مؤيدة له أغلبية الشعب التيموري في استفتاء على تقرير المصير أجري تحت إشراف الأمم المتحدة. وباسم الشعب التيموري، أكرر الإعراب عن امتناني للأمم المتحدة ولجميع الأفراد المدنيين و العسكريين العاملين تحت علم الأمم المتحدة الذين حموا السكان الأبرياء وأنقذوا الأرواح.

”ومن المصادفات السعيدة الأخرى أن هناك بيننا اليوم جهة فاعلة رئيسية أخرى في العملية قادت إلى تقرير مصير الشعب التيموري - الأمين العام أنطونيو غوتيريش. لقد كانت الجهود الحثيثة للسيد غوتيريس، رئيس وزراء البرتغال آنذاك، التي استرشدت بالقيم والضرورات الأخلاقية، حاسمة في ضمان أن تعتبر تيمور-ليشتي اليوم قصة نجاح مشترك للشعب التيموري وللأمم المتحدة.

”إن تاريخ تيمور-ليشتي تذكرة حية بأنه حينما تقودنا قيم الحضارة، التي أسس عليها وجود الأمم المتحدة ذاته، وتلهم قراراتنا على المسرح الدولي، فإن الأمم المتحدة والقانون الدولي يصبحان قوتين فعالتين

وحاسمتين لتسوية النزاعات واستعادة السلام. وهذا العام تحتفل تيمور-ليشتي بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاستعادة استقلالها في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. وخلال الأعوام الـ١٥، أسفرت الشراكات التي أقمناها مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وشركاء التنمية عن نتائج هامة وملهمة. لقد حققنا ما لم يعتقد سوى قلة أنه ممكن:

”قد انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار النصف. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، فإن تيمور-ليشتي نجحت في خفض معدلات الإصابة بالملاريا من ٢٢٠ إصابة في كل ١٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٦ إلى إصابة واحدة في كل ١٠٠٠ في عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠٠٢ كان هناك ١٩ طبيبا في تيمور-ليشتي؛ واليوم لدينا ١٠٠٠ طبيب تقريبا، تلقوا التدريب بفضل تعاون وتضامن شعب كوبا وحكومتها. ولدينا أطباء في كل قرية وعدة مستشفيات جديدة. وأعلنت منظمة الصحة العالمية بلدي خاليا من الجذام للمرة الأولى منذ قرون. وفي عام ٢٠٠٢، كان العمر المتوقع عند الولادة ٦٠ سنة؛ واليوم وصل إلى ٦٨,٥ سنوات.

”ونعتبر التعليم، على غرار الرعاية الصحية، من الأولويات الرئيسية. ويبلغ معدلنا للالتحاق بالتعليم الابتدائي ١٠٠ في المائة تقريبا للأطفال في سن التعليم الإلزامي والشباب. وأدخلنا مؤخرا منهجا دراسيا جديدا على مستوى المدارس الابتدائية، ونمنح أولوية خاصة في السنوات القليلة الماضية لبناء مدارس جديدة وتحسين المعدات المدرسية، بهدف أساسي هو أن تؤدي هذه التدابير والعديد غيرها إلى تحسين جودة المدارس العامة.

”وينعكس التقدم الذي أحرزناه في مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي بلغ فيه متوسط الدرجة التي سجلناها خلال الأعوام الستة الماضية ٠,٦١٠. وفي عام ٢٠٠٢، كانت ٠,٣٧٥.

”واضطلعت دولة تيمور-ليشتي أيضا بمبادرات لزيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإسهامها في العملية، بما في ذلك عن طريق إقرار تدابير تشريعية لمكافحة التمييز. وتشغل العديد من النساء في تيمور الشرقية مناصب هامة في الحكومة، والجهاز القضائي، والمؤسسات العامة الأخرى والمجتمع المدني.

"فثلث أعضاء البرلمان الوطني في تيمور- ليشتي من النساء. غير أن كفالة حماية المرأة من الاستغلال والعنف، فضلاً عن الاعتراف الكامل بدورها في المجتمع، ما زال يتطلب الاهتمام من جانب الحكومة.

”إن أهم إنجاز للشعب التيموري خلال السنوات الخمس عشرة الماضية يتمثل في بناء السلام والمصالحة على الصعيدين الوطني والدولي. وقد تحقق السلام والمصالحة بفضل رؤية زعمائنا الوطنيين وشجاعة المجتمع التيموري برمته في نبذ الانتقام والالتزام الصادق بتلك الرؤية.

”وأقمنا علاقات صداقة متينة وتعاون وثيق مع إندونيسيا وأستراليا. ونعمل على زيادة تعزيز علاقاتنا مع جيراننا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي قدمنا طلبا للانضمام إلى عضويتها. وتعزيز الاندماج الإقليمي لتيمور- ليشتي يشكل أولوية رئيسية في سياستنا الخارجية.

”وفي تيمور — ليشتي، وبعد أن تحقق السلام والاستقرار، نوجه جهودنا من أجل تهيئة ظروف أفضل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى وجه الخصوص، قمنا بتحسين الظروف لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص، ونشجع تنويع الاقتصاد غير النفطي. وفي

هذا العام أيضاً، عززنا الديمقراطية من خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأخيرة، التي نظمها الشعب التيموري بالكامل.

”ونؤمن بأن كفالة وجود مؤسسات مستقرة وراسخة توفر الخدمات العامة جيدة النوعية شرط أساسي لتنمية البلد. ولذلك، أيد بلدي إدراج الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية، في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونرى أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون سلام، وأن أهمية السلام للتنمية أولوية بالنسبة لنا، وهو ما يعبر عنه التزام تيمور- ليشتي بإقامة مجموعة ٧ زائد منذ عام ٢٠٠٩. وتضم هذه المجموعة بضع عشرات من الدول الخارجة من النزاع أو في حالة من الهشاشة. وقد أسفرت إجراءات تلك المجموعة عن نتائج ملموسة وإيجابية في العلاقات مع الشركاء الإنمائيين وفي التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. وشهدنا هذه المزايا المتبادلة في التعاون الذي تحقق بين الدول الهشة في المجالات ذات الصلة مثل السلام والمصالحة وإدارة الموارد الطبيعية والإشراف على الأموال العامة. والكثير من الدول الأعضاء في هذه المجموعة استضاف، أو يستضيف بعثات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، مما يجعلها في وضع مميز يمكنها من تقاسم خبراتها القيمة فيما يتعلق بمجالات حفظ السلام الناجحة وتلك التي تحتاج إلى تحسين.

”وعلمتنا تجربتنا الوطنية أن نقدر قيمة تعددية الأطراف كأداة هامة للاستجابة للتحديات في إطار النظام الدولي، ولكن هذا ليس السبب الوحيد لذلك التقدير. فهناك أيضاً خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تجسد القدرة المحتملة لتعددية الأطراف على تحسين هذا الكوكب ورفاه شعوبه. وخطة ٢٠٣٠ قد استفادت من التجربة الشاملة لعملية الأهداف الإنمائية للألفية، ونجاحها سيعود بالفائدة على الملايين العديدة ممن حرموا من حقوق الإنسان الأساسية بسبب الفقر. فلا يمكن بلوغ الأهداف الطموحة التي حددناها لعام ٢٠٣٠ إلا من خلال الحوار والتفاوض والتعاون المتعدد الأطراف واحترام الديمقراطية.

”واليوم، يواجه المجتمع الدولي تحدياً لم يسبق له مثيل ويتطلب التعاون المتعدد الأطراف والاستجابة العالمية. فتغير المناخ يؤثر بشكل متزايد بالفعل على ظروف تنمية المجتمع وعلى مستقبل الكوكب. وأثره على الأمن الغذائي، في جملة أمور، هو من محاور اهتماماتنا، وظل هدفا للعديد من التدابير الحكومية، بما في ذلك في نطاق التعاون المتعدد الأطراف في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، التي كان لنا شرف رئاستها مؤخراً. أما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن آثار تغير المناخ تمثل مسألة وجودية تتطلب الاهتمام والجهد منا جميعاً.

”إن التعاون الدولي في مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية على جميع المستويات يمثل أولوية قصوى بالنسبة لتيمور- ليشتي. وعلينا، نحن المجتمع الدولي، واجب لا مفر منه للعمل على تحقيق قيم الحضارة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة واتفاقياتها. وتيمور-ليشتي تشارك في عدد من العمليات المتعددة الأطراف الهامة لتحقيق الاستقرار والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وسنواصل توسيع نطاق تلك المشاركة وتعميقها.

”إن العالم يواجه تهديدات ما كان يمكن تصورها عندما أنشئت الأمم المتحدة. ويجب أن تكون المنظمة قادرة على الاستجابة للتحديات الجديدة التي تواجه البشرية. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن تأييد تيمور-ليشتي الكامل لعملية الإصلاح الجارية التي يقودها

الأمين العام، وخاصة فيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإدارتها في مجالات مثل حفظ السلام والأمن والمساواة بين الجنسين واستراتيجيات مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، فضلاً عن إنشائه المجلس الاستشاري الرفيع المستوى بشأن الوساطة ومكتب مكافحة الإرهاب مؤخراً.

”ويواجه العالم حالياً تهديدين كبيرين للسلام الدولي: بؤرة الحرب في الشرق الأوسط ونووية شبه الجزيرة الكورية وتصاعد التوترات في تلك المنطقة. وبلدي يحث جميع الأطراف المعنية، في كلتا المنطقتين، على إبداء أكبر قدر ممكن من ضبط النفس من أجل تجنب اتخاذ أي خطوات قد تزيد من تفاقم الحالة. وتناشد تيمور-ليشتي جميع الأطراف أن تحترم الاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة احتراماً تاماً. وعلى وجه الخصوص، أدعو إلى الحوار والتفاوض من أجل المساعدة على نزع فتيل التوترات والتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في شبه الجزيرة الكورية. وتؤيد تيمور-ليشتي عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وهي في سبيلها للتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتصديق عليها، وتتوقع أن يتم ذلك في المستقبل القريب.

”وبلدي يرحب باحتمال عقد مؤتمر حكومي دولي بشأن الهجرة في العام القادم، ويرى من الأمور الملحة تحسين التنسيق في إطار المجتمع الدولي وتحسين نوعية المأوى لهذه التحركات الجماعية للمهاجرين واللاجئين. وعلينا أيضا أن نعالج أصل المشكلة من خلال زيادة الفرص الإنمائية في مناطق الكساد والحد من دوافع تدفقات الهجرة.

”وما زال يجري تأجيل ممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه في تقرير المصير في نهاية المطاف. وطوال ٢٦ عاماً، ظل الصحراويون ينتظرون سلمياً امتثال الطرفين لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وإنني أدعو إلى إجراء حوار بين المملكة المغربية والممثلين الشرعيين للشعب الصحراوي والأمم المتحدة بهدف التوصل إلى حل في أقرب وقت ممكن يكفل إجراء استفتاء على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. وأدعو أيضاً إلى رفع الحصار المفروض على جمهورية كوبا، وهي حالة عفا عليها الزمن ورفضها المجتمع الدولي على نطاق واسع.

”ويسرني أيما سرور أن أبلغ الجمعية العامة بأن تيمور-ليشتي وأستراليا قد أحرزتا تقدماً هاماً وحاسماً في المحادثات بشأن تعيين الحدود البحرية المشتركة. وقد شرعت تيمور-ليشتي في نيسان/أبريل من العام الماضي في عملية التسوية المطلوبة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وهذه الآلية، التي بدأت لأول مرة في التاريخ، قد مكنت البلدين من الاتفاق من حيث المبدأ مؤخراً على العناصر المحورية لتعيين الحدود البحرية في بحر تيمور. وقد أكدنا مجدداً ثقتنا في قدرة النظام القانوني الدولي، لا سيما الأمم المتحدة، على دعم جميع الدول. ونود الإشارة إلى أنه بفضل الأمم المتحدة وإجراءاتها، يمكننا الآن أن نتخذ إحدى خطواتنا النهائية صوب تحقيق السيادة الكاملة. وفي هذه الأوقات من التعقد وعدم التيقن على الصعيد العالمي، نأمل أن يرسي نجاحنا في هذه العملية مثالاً إيجابياً، وإن كان صغيراً، للمجتمع الدولي.

”وفي الختام، أود أن أؤكد على التزام تيمور-ليشتي بالنظام المتعدد الأطراف. وستواصل تيمور-ليشتي التعاون الوثيق على جميع المستويات ببذل جهود ترمي إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين. ويقدر شعبنا دعم المجتمع الدولي تقديرا كبيرا“.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ماريا روبياليس دي تشامورو، رئيسة وفد نيكاراغوا.

السيدة روبيالس دي تشامورو (نيكاراغوا) (*تكلمت بالإسبانية*): أرجو، سيدي الرئيس، أن تتقبلوا التحيات الحارة من رئيسنا، القائد دانييل أورتيغا سابيدرا، ونائب رئيسنا روزاريو موريو، وشعب نيكاراغوا، الذين يتمنون لكم التوفيق في المسؤوليات الكبيرة التي توليتموها.

تكتسي العديد من القضايا المدرجة على جدول الأعمال خلال هذه الدورة أهمية حيوية لبقاء شعوبنا. لقد شهدنا في هذا العام عالما يموج الاضطرابات، بسبب الأزمات المتعددة، بما في ذلك انتهاكات القانون الدولي وسيادة شعوبنا، والحروب والتهديدات باستخدام القوة وتزايد الفقر وعدم المساواة. ومع ذلك، وقبل الخوض فيها، أود أن عرض أفكار رئيس بلدي التي تلخص الإرادة السياسية ومسار العمل الذي يجب أن نسترشد به إذا ما أردنا إيجاد عالم أفضل وأكثر سلاما.

”يجب أن نعزز الالتزام بمواصلة الكفاح من أجل السلام، الذي يمثل الأولوية العالمية لجميع شعوبنا وبضمان إمكانية التغلب على النزاعات التي تنشأ في مختلف أنحاء العالم عن طريق الحوار والتفاوض. وقبل كل شيء، يجب أن نكفل ابتعادنا عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وهو أكثر شيء ترغب شعوبنا في أن تقدمه شعوب الدول الكبرى للبلدان القليلة السكان، البلدان التي قد تكون صغيرة من منظور التنمية ولكنها عظيمة بقيمها وتاريخها“.

وينبغي أن يكون هذا هو الالتزام الدائم للأمم المتحدة.

وبالنيابة عن نيكاراغوا حكومة وشعبا، أود أن أعرب عن تضامننا مع جميع الإخوة والأخوات في منطقة البحر الكاريبي الكبرى – أنتيغوا وبربودا، وجزر البهاما، وكوبا، ودومينيكا، وبورتوريكو، والجمهورية الدومينيكية، وجميع الجزر الأخرى المتضررة من الأحوال الجوية المدمرة الأخيرة التي تصبح أكثر حدة وتواترا كل يوم – ومع أشقائنا وشقيقاتنا في المكسيك، حكومة وشعبا، جراء الزلزالين المدمرين اللذين وقعا هناك. ولا ننسى في تعازينا وصلواتنا جميع الأسر التي فقدت أحباءها وشعب الولايات المتحدة وحكومتها جراء الأعاصير التي ألحقت أضرارا كبيرة في ولايتي تكساس وفلوريدا.

فلنركز على أهمية القضاء على الفقر. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تمثل أحد أهم الإنجازات في تاريخ منظمتنا. إنها إطار للنضال من أجل نظام عالمي عادل، بحيث نتمكن معا، في سلام وتضامن وتكامل، من إحراز تقدم في سبيل القضاء على الفقر. ومن المؤسف أن هذا القدر الكبير من الفقر لا يزال قائما، وأن أوجه عدم المساواة أصبحت الآن أكثر وضوحا من أي وقت مضى. ولكن خطة التنمية هذه لن تعني شيئا لشعوبنا إن لم نظهر نحن، شعوب العالم، ما يلزم من إرادة سياسية والتزام وتضامن لتعزيز التنمية البشرية باتباع سياسات للعدالة الاجتماعية وسياسات بيئية، تحمي الكوكب في تناغم مع الطبيعة، وتضمن بقاء الجنس البشري وحياة أمنا الأرض وحقوقها.

إن منظمتنا لا تزال، بعد ٧٢ عاما، غير قادرة على الامتثال الكامل للأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وإننا بحاجة إلى إجراء إصلاحات أساسية على وجه الاستعجال إذا أردنا التصدي لهذه الحالة المؤسفة. ولتحقيق ذلك، يجب أن نشجع إجراء التغييرات الحاسمة التي ستمكن المنظمة من خدمة مصالح البشرية. ونود أن نشير إلى أنه، خلال رئاسته للجمعية العامة في عام ٢٠٠٨، عمل الأب الراحل ميغيل ديسكوتو بروكمان، رحمه الله، الذي نطلق عليه عن حق ”وزير الكرامة“ في نيكاراغوا، من أجل إجراء هذه الإصلاحات الأساسية وكافح حتى آخر لحظة من أجله، مما مهد الطريق لمناقشة هذه التغييرات. وفي هذا الصدد، سيكون من الحيوي إصلاح مجلس الأمن بغية التأكد

من أن تكوينه ووظيفته يجسدان الحقائق الجغرافية السياسية والاقتصادية للمجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. ويجب أن تدخل المفاوضات بشأن هذه المسألة مرحلة أكثر دينامية في أقرب وقت ممكن، ويجب إعداد نص تفاوضي بهدف التوصل إلى الاتفاقات اللازمة والشروع في إجراء هذه الإصلاحات خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية.

إننا في أمس الحاجة إلى اتخاذ إجراءات طموحة لمكافحة تغير المناخ. ونلاحظ بقلق شديد درجات الحرارة غير المسبوقة التي يجري تسجيلها في جميع أنحاء العالم وانعدام الاهتمام بالحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ويجب أن تأخذ البلدان المتقدمة النمو زمام المبادرة وأن تغير أنماطها غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك، وفوق كل شيء، أن تفي بالتزاماتها المالية وتنتهي من نقل التكنولوجيا.

وستواصل حكومة نيكاراغوا وشعبها الدعوة إلى الالتزام بالعدل المناخي، فضلا عن سياسة التعويضات الأساسية التي يمكن ترجمتها إلى سياسات لتقديم المساعدة المباشرة وغير المشروطة.

لقد رحبنا بإعادة العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، غير أننا ما زلنا نشهد استئناف التدابير الرامية إلى الحفاظ على ذلك الحظر الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على كوبا، بما له من طابع وحشي إجرامي ولا إنساني، علاوة على الأخطار التي تهدد سيادتها. ومن هذا المنبر، فإننا ننضم إلى الأصوات الأخرى في جميع أنحاء العالم التي تعارض الحصار المفروض على شعب كوبا البطل، شعب فيدل راؤول ومارتي.

وما تزال جمهورية فنزويلا البوليفارية وثورتها البوليفارية تواصلان التصدي للمضايقات والتدخل والعدوان الأجنبي. وندين التهديدات باستخدام القوة أو الخيارات العسكرية المعلنة من جانب رئيس الولايات المتحدة ضد جمهورية فنزويلا البوليفارية، وهو تهديد قد نوّه إليه رئيس نيكاراغوا بقوله:

”لا مكان له. وتتحد جميع الأصوات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي صائحة برفضها للتدخل العسكري من قبل الولايات المتحدة. ولم يطالب أحد الولايات المتحدة بأن تأتي لتتدخل عسكريا في شؤون أي من بلدان أمريكا اللاتينية أو منطقة البحر الكاريبي.“

ونعلن تضامننا غير المشروط مع شعب بوليفار وشافيز، وحكومته التي يقودها الرئيس الدستوري نيكولاس مادورو وشعبه، في قرارها السيادي بانتخاب الجمعية الوطنية التأسيسية بصورة ديمقراطية. ولا يزال الحوار والتفاوض هما السبيل الوحيد للمضي قدما نحو تحقيق السلام والمصالحة لتلك الأسرة الفنزويلية العظمى.

ونتمنى لأشقائنا في كولومبيا كل النجاح في تنفيذ اتفاق السلام. وقال رئيس بلدنا أن كولومبيا قد برهنت على أنه لا وجود لحل عسكري لمثل هذه النزاعات، وأن المفاوضات هي التي سادت في نهاية المطاف بعد ما يربو على ٥٠ عاما من الحرب. ونهنئ كولومبيا على ذلك الإنجاز.

ونحيي دائما كفاح الشعوب الرازحة تحت نير الاحتلال ونعرب عن تضامننا معها: في بورتوريكو –وهي من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي– وفي الصحراء الغربية، تحت قيادة جبهة البوليساريو، وفي جمهورية الأرجنتين، في سيادتها المشروعة على جزر مالفيناس. وتؤكد نيكاراغوا مجددا التزامها بإقامة دولتين: إسرائيل وفلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية على أساس حدود عام ١٩٦٧، وأن تعيش كلا الحكومتين والشعبين معا في سلام ووئام.

ونعيد تأكيد تضامننا الكامل مع حكومة سوريا وشعبها في كفاحهما للإرهاب الدولي والدفاع عن سيادتهما وسلامتهما الإقليمية. ونشدد على ضرورة إيجاد حل سياسي عن طريق التفاوض بين السوريين ووضع حد للتدخل الأجنبي، بما في ذلك التمويل والتدريب العسكري وتوريد الأسلحة إلى الجماعات

الإرهابية، حتى ينعموا بالسلام في نهاية المطاف. ويساورنا بالغ القلق إزاء تزايد الهجمات الإرهابية على الشعوب الشقيقة وندين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

وتؤيد نيكاراغوا نزع السلاح العام والكامل والإزالة التامة للأسلحة النووية. ووقّعنا بالأمس على معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونرفض المواجهات والتهديدات اللفظية باستخدام الأسلحة النووية. ويجب علينا العمل على تعزيز الالتزامات فيما يتعلق بالقضاء على الترسانات النووية في جميع أنحاء العالم إلى حين إزالتها للأبد، مع استخدام الموارد الهائلة التي أُنفقت عليها للقضاء على الفقر. وما فتئت الحالة في شبه الجزيرة الكورية باعثة على القلق العميق. ولن تسهم التجارب النووية في تحقيق السلام أبدا وينبغي إدانتها. وندعو إلى حل سياسي وسلمي لهذا السيناريو العسكري الخطير عن طريق الحوار والتفاوض، بما يؤدي إلى إنهاء التسلح النووي في تلك المنطقة وتحقيق السلام وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية.

ويجب علينا –إن أردنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة– إلغاء التدابير القسرية الانفرادية التي تنتهك القانون الدولي وتعرقل خطط التنمية في بلداننا. وقد اُعتمدت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على أساس مبدأ شمولها العالمي. وبالتالي، فإن من الأهمية بمكان أن نكفل عدم تخلّف أحد عن الركب. ويشمل ذلك الـ ٢٣ مليون تايواني الذين يحق لهم المشاركة في تنفيذ هذه الخطة العالمية. وتايوان عازمة وقادرة على المشاركة والإسهام في طائفة واسعة من برامج الأمم المتحدة الرئيسية الرامية إلى تحسين رفاه البشرية.

ونواصل تعزيز جهود التكامل في أمريكا الوسطى في جميع المجالات، إلى جانب العمل مع إخوتنا وأخواتنا على مكافحة ويلات الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، فضلا عن تحويل خليج فونسيكا إلى منطقة للسلام والتنمية. وتواصل حكومة بلدنا العمل على استعادة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع النيكاراغويين، وحققنا نتائج تاريخية هامة في مجالات الإنصاف والجنسانية والأمن والاستثمار والتنمية. وقد أقرّ المنتدى الاقتصادي العالمي بأن نيكاراغوا تعدُّ بين أفضل البلدان في مجال المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية، بل على صعيد العالم أيضا. ويندرج الأمن المدني والبشري بين مكامن قوة نيكاراغوا الرئيسية. وتكتسي تلك المسألة أهمية بالغة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وتحسين نوعية الحياة والطمأنينة والتعايش السلمي، علاوة على التنمية الشاملة للأسرة.

وفي ذلك الصدد، وضعت نيكاراغوا سلسلة من السياسات والبرامج المحددة لأجل مكافحة آفات عصرنا: الإرهاب والجريمة والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة والاتجار بالبشر. وقد حققت في ذلك نتائج إيجابية للغاية. وأدى العمل مع المجتمعات المحلية إلى تعاون ناجح يجعل من نيكاراغوا أحد البلدان الأكثر أمنا في المنطقة وأقلها عرضة للجريمة المنظمة. وقد نجحنا في ذلك بتوطيد تحالف جدي بنّاء وشفاف بين الحكومة والعاملين والقطاع الخاص، استنادا إلى نموذج التحالف والحوار وتوافق الآراء الذي طبقناه بالفعل، إلى جانب التعويل على المساعدة الدولية المجدية، والتي نعرب عن امتناننا لها.

وواصل بلدي العمل الشاق على إحراز تقدم في مكافحة الفقر. وعليه، فإننا ندين المبادرة التي تقدمت بها مجموعة من أعضاء الكونغرس في الولايات المتحدة سعيا للإضرار باقتصاد الأسر النيكاراغوية عبر مشروع قانون يُعرف بقانون الاستثمار النيكاراغوي المشروط (NICA)، وهو معروض حاليا على مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، ويرمي إلى عرقلة وصول نيكاراغوا إلى برامج المنظمات الدولية المخصصة لمكافحة الفقر. ونود أن نذكّر أعضاء الكونغرس في الولايات المتحدة بأن هناك حكما قيد الانتظار من جانب محكمة العدل الدولية في لاهاي، يقضي بأن تدفع الولايات المتحدة تعويضا لشعب نيكاراغوا عن

الأضرار المتمثلة في الخسائر في الأرواح والأضرار المادية الناشئة عن الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها إدارة الرئيس ريغان في بلدنا على الرغم من معارضة الكونغرس، بما في ذلك استخدام المتجرين بالمخدرات لغسل الأموال بهدف تمويل الحرب ضد نيكاراغوا، في تحايل منها على الحظر المفروض من قبل الكونغرس.

وتأمل نيكاراغوا أن يلتزم الكونغريس بأمانة بحكم محكمة العدل الدولية، التي أمرت بتعويض نيكاراغوا ورفض مشاريع القوانين مثل قانون نيكا الذي يروج له أشخاص عازمون على إيذاء الأسر النيكاراغوية.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أقتبس من كلمات رئيس بلدي:

”تتعهد نيكاراغوا، هنا أمام الجمعية العامة، بالاستمرار في الدعوة إلى السلام والاستقرار والأمن في جميع أنحاء كوكبنا، في كل المحافل، من خلال كل الآليات ومع كل بلد تربطنا به علاقات“.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يتم الإدلاء بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على عشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد هاو دو سوان (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد طلب وفد بلدي الكلمة لممارسة حقه في الرد على الملاحظات غير المسؤولة التي أدلت بها بعض الوفود عن بلدي في الأيام القليلة الماضية خلال المناقشة العامة. من المؤسف للغاية أن تتكرر تلك المزاعم التي لم تثبت بالدليل في هذه القاعة بتشبيه الحالة في ولاية راخين بالتطهير العرقي. إن هذا بعيد كل البعد عن الحقيقة. وينبغي ألا تستخدم باستخفاف مصطلحات مثل ”فظائع“ و”تطهير عرقي“ و”إبادة جماعية“ إلا عندما تكون هناك أدلة قوية. فالفظائع والتطهير العرقي والإبادة الجماعية تهم خطيرة للغاية تتطلب استعراضا قانونيا وحكما قضائيا. وينبغي ألا يتم القذف بها أو استخدامها بصورة فضفاضة. وتعترض ميانمار بأشد العبارات على استخدام الوفود لكلمات مثل ”فظائع“ و ”تطهير عرقي“ عند الإشارة إلى الحالة في ميانمار. وأود أن أحثها وأحث المجتمع الدولي ككل على النظر للحالة في ولاية راخين بموضوعية وبطريقة غير متحيزة.

وأود أن أتكلم بوضوح. لا يوجد أي تطهير عرقي. ولا توجد أي إبادة جماعية. ولن يعتمد قادة ميانمار – الذين ما فتئوا يناضلون من أجل الحرية وحقوق الإنسان – هذه السياسات. وسوف نبذل كل ما في وسعنا لمنع التطهير العرقي والإبادة الجماعية. إن مسألة ولاية راخين معقدة للغاية. ولن أخوض في التفاصيل، حيث إن نائب رئيسنا قد تناول المسألة بالفعل بإسهاب في ٢٠ أيلول/سبتمبر (أنظر A/72/PV.10).

إومن مسؤولية كل حكومة محاربة الإرهاب وحماية المدنيين الأبرياء. وندين جميع انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف. وعلى نحو ما يعلم الأعضاء، ففي غضون ساعات من صدور تقرير اللجنة الاستشارية لولاية راخين، في ٢٥ آب/أغسطس، تم شن سلسلة من الهجمات المنسقة ضد ٣٠ مركزا للشرطة في شمال ولاية راخين. وأعلن ما يسمى جيش إنقاذ الروهينغيا في أراكان مسؤوليته عن هذه الهجمات، ومن ثم فقد أعلنته حكومة ميانمار جماعة إرهابية. كما أصدرت أعلى منظمة إسلامية في ميانمار، وهي ”المنظمة الدينية الإسلامية لجمل ميانمار“، بيانا أدانت فيه الهجمات الإرهابية التي وقعت في ولاية راخين. وقد أسفرت الهجمات الوحشية عن وقوع خسائر في الأرواح والممتلكات وتشريد الناس. واضطر العديد من السكان إلى هجر بيوتهم وقراهم، لا من المسلمين وطائفة الراخين فحسب،

بل من جماعات الأقليات الصغيرة الأخرى، مثل دينغ- نت ومرو وثيت ومراماغيي والهندوس. ولم يكن معظم العالم على دراية بوجود تلك المجموعات الصغيرة ومحنتها.

وعلى نحو ما ورد في ال تقارير على نطاق واسع، فإن الطائفة المسلمة لا تشكل أقلية في المنطقة المتأثرة في شمالي راخين. بل إنها في الواقع أغلبية، حيث إن عدد سكانها قد ارتفع، وأصبحوا يشكلون الآن ٩٥ في المائة من مجموع السكان في المنطقة. وقد تكشفت الطبيعة الشريرة لجماعة جيش إنقاذ الروهينغيا في أراكان الإرهابية مرة أخرى بالأمس، عندما اكتشفت السلطات مقبرة جماعية تضم ٢٨ من الهندوس القرويين، بمن فيهم نساء وأطفال، قتلوا بقسوة ووحشية على يد هذه الجماعة. واليوم تم اكتشاف ١٧ جثة أخرى، وهي بعض جثث ضمن ٩٣ من الهندوس القرويين الذين أبلغ عن فقدهم منذ الهجمات التي شنت في ٢٥ آب/أغسطس. وعندما يتعلق الأمر بالإرهاب، فلا يمكن أن يكون هناك أي خيارات. ولا يمكن للعالم أن يتغاضى عن الإرهاب بأي شكل أو مظهر لأي سبب من الأسباب. ويجب أن نتحد من أجل القضاء عليه.

وقد تتساءل الجمعية، وماذا عن النزوح الجماعي؟ هناك أسباب عديدة لذلك. ومن أبرزها عامل الخوف. ففي أعقاب الهجمات الإرهابية والعمليات الأمنية، أجبر معظم النساء والأطفال على الفرار، في حين تم تجنيد الرجال في جيش إنقاذ الروهينغيا في أراكان لمكافحة قوات الأمن. وتم إكراه العديد من سكان القرى على الفرار إلى بنغلاديش لجذب الاهتمام الدولي. وتعد سياسة الأرض المحروقة التي يتبعها الإرهابيون عاملا آخر. لقد زرعت بذور الإرهاب بإتقان قبل الهجوم بوقت طويل. وقتل القرويون الذين تم اعتبارهم متعاونين مع الحكومة بوحشية. لقد زرع الإرهابيون الأجهزة المتفجرة المرتجلة في كل مكان، ونسفوا جسورا، وأشعلوا حرائق متعمدة. وتسعى الحكومة جاهدة إلى استعادة الأوضاع الطبيعية وتحسن الحالة. ولم تقع أي اشتباكات مسلحة منذ ٥ أيلول/سبتمبر.

وتتصدر المساعدة الإنسانية أولوياتنا، في الوقت الحاضر. ونحن ملتزمون بضمان تلقي جميع المحتاجين للمساعدة دون تمييز. وقد خصصنا بالفعل تمويلات وموارد وطنية كبيرة لعمليات الإغاثة الإنسانية. وجرى تقديم المساعدة والمعونة الغوثية فور وقوع الهجمات. وتقوم الحكومة الآن بوضع المزيد من التدابير الفعالة. وقد بدأت آلية جديدة تقودها الحكومة، أنشئت بالتعاون مع الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، في تقديم المساعدة الإنسانية لجميع السكان المشردين. كما أننا نناقش مع زملائنا من البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا إمكانية استخدام مركز الرابطة للمساعدة الإنسانية لتقديم المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها لجميع المجتمعات المحلية المتضررة في ولاية راخين.

وحكومة ميانمار ملتزمة التزاما تاما بحل مسألة ولاية راخين. وقد وفرت لنا توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين خارطة طريق واضحة، وقد بدأت لجنة التنفيذ على المستوى الوزاري التي شكلت مؤخرا عملها بالفعل. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، اجتمعت مستشارة الدولة، داو أونغ سان سو كيي، مع اللجنة وحددت المهام العاجلة.

وأود أن أكرر التأكيد على أن اللاجئين الذين فروا إلى بنغلاديش سيعودون إلى ميانمار، استنادا إلى تجربة عام ١٩٩٣. كما سنقوم بإنشاء فريق عامل للتحقق بأسرع ما يمكن بغية إجراء عملية تحقق منهجية. وتعمل الحكومة على تنظيم زيارة في ٢٨ أيلول/سبتمبر لأعضاء السلك الدبلوماسي إلى المناطق المتضررة في شمال ولاية راخين، بحيث تتاح لهم الفرصة ليشهدوا مباشرة الحالة في عين المكان.

ونتواصل أيضا مع بنغلاديش لإيجاد طريقة لحل مشكلة اللاجئين.

السيد غانيئي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبنا الكلمة ممارسة لحق الرد على بعض البيانات، بما في ذلك الادعاءات التي لا أساس لها التي أدلى بها ممثلو الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية خلال المناقشة العامة الحالية. ففي الخطاب الذي أدلى به ممثل الإمارات العربية المتحدة يوم الجمعة ٢٢ أيلول/سبتمبر (A/72/PV.18) وردت عدة ادعاءات لا أساس لها ضد بلدي.

ومن المؤسف أن نرى ممثلي ذلك البلد يرددون الافتراءات نفسها ضد بلدي عاما بعد الآخر. وإذا كانوا يعتقدون أن تكرار الكذب تارة تلو الأخرى بما فيه الكفاية، سيجعل منه حقيقة، فلا شك أنهم مخطئون تماما لأن هذا الزعم نفسه ليس سوى كذبة في واقع الأمر. فبدءا من مساندة الغزو الذي شنّه صدام حسين على بلدي، إلى المشاركة في ائتلاف الموت في اليمن ونشر التطرف التكفيري، طالما اختار مسؤولو الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية سياسات التدخل العدواني التي أدت إلى انتشار حالة عدم الاستقرار والفوضى في المنطقة وجلبت لسكانها البؤس والشقاء. وبالنظر إلى أن سياساتهما ما تزال تسبب الموت والدمار في منطقتنا من سوريا إلى اليمن، فإن من السخف أن تجرؤ المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على اتهام إيران بدعم الإرهاب والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى.

وما تزال جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الخليج الفارسي –مثلما كانت دائما– جزءا لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية، وتؤكد إيران مجددا سيادتها على تلك الجزر. وبالتالي، فإننا نرفض أي ادعاء بخلاف ذلك رفضا قاطعا. وفي الوقت نفسه، ما تزال حكومة جمهورية إيران الإسلامية على استعداد لمناقشة أي أوجه سوء فهم محتملة مع جيرانها تمشيا مع سياسة الصداقة وحسن الجوار التي تنتهجها إزاء جميع البلدان المجاورة. غير أن من البديهي أن السلامة الإقليمية لجمهورية إيران الإسلامية وسيادتها على الجزر المذكورة أمر غير قابل للتفاوض.

وينبغي أيضا تذكير ممثل الإمارات العربية المتحدة بأن مصطلح ”الخليج الفارسي“ قد أصبح التسمية الصحيحة للرقعة المائية الواقعة بين شبه الجزيرة العربية والهضبة الإيرانية منذ القرن الخامس قبل الميلاد وسيظل كذلك إلى الأبد.

وأود أن أشير بإيجاز أيضا إلى البيان الذي أدلى به ممثل نظام البحرين يوم السبت ٢٣ أيلول/سبتمبر (A/72/PV.20) والذي تضمّن العديد من الادعاءات الباطلة المذكورة التي أعربنا عن رفضنا الشديد لها. وترقى تلك الاتهامات الوهمية إلى مستوى آخر المساعي الرامية للتغطية على انتهاك النظام القمعي البحريني لحقوق الإنسان الأساسية لأغلبية الشعب البحريني. وبإثارة تلك الادعاءات تسعى الأسرة الحاكمة إلى تبرير طغيانها وقمعها وسحقها الصارخ لحقوق الشعب البحريني المحروم من أي مشاركة مجدية في إدارة البلد.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على دعوتنا إلى الحوار لإزالة سوء الفهم واستعادة العلاقات الودية بين جميع البلدان المجاورة في منطقة الخليج الفارسي.

السيدة نوران (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يود وفد إندونيسيا ممارسة حقنا في الرد على البيانات التي أدلي بها ممثلا فانواتو وجزر سليمان والتي رددها ممثلا توفالو وسانت فنسنت وجزر غرينادين بشأن بابوا وبابوا الغربية.

وهذا هو الوقت الذي يتم فيه ترويج الكثير من الادعاءات الكاذبة من قبل أفراد مدفوعين بدوافع اقتصادية تحركها المكائد الانفصالية في بابوا ومؤيديها. وما فتئت الاتهامات الملفقة الباطلة نفسها تُلقى علينا مرة تلو الأخرى. ومن المحزن أن تلك البلدان قد عميت بصيرتها، وأنها لا تفهم، بل ترفض الفهم بتعبير أدق.

فقد شهدت مقاطعتا بابوا وبابوا الغربية تنمية وتقدما هائلين. وخلال السنوات الثلاث الماضية تم بناء طرق بامتداد ٤٣٢٥ كيلومتر وبناء ٣٠ ميناء بحري جديد بالإضافة إلى ٧ مطارات جديدة. وتلقّى ٢,٨ مليون من سكان بابوا الرعاية الصحية الأساسية المجانية. وبالمثل تلقّى ٣٦٠ ٠٠٠ من طلاب بابوا تعليما مجانيا في حين حقق الاقتصاد نموا بمعدل ٩,٢١ في المائة. وكل ذلك يجعل مقاطعتي بابوا وبابوا الغربية أسرع المناطق نموا في إندونيسيا.

وتعدُّ مقاطعتا بابوا وبابوا الغربية جزء لا يتجزأ من سيادة إندونيسيا، وستظلان دائما جزءا لا يتجزأ منها. وقد خُدِعت تلك البلدان من قبل أفراد – وأكرر أفراد – ذوي مكائد انفصالية ترمي لاستغلال مسألة حقوق الإنسان. وإذا كانت حقوق الإنسان في صميم تلك المسألة فلماذا لم تطرح تلك الشواغل في المحفل المناسب: في الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل لإندونيسيا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ؟ وإذا كان لإندونيسيا ما تخفيه فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان في عصر التكنولوجيا المفتوح هذا، لكان قد علم الجميع ما إذا كانت هذه الاتهامات قائمة أصلا.

ويتعذر على إندونيسيا فهم كيف يمكن للبلدان أن تواصل دعم الأنشطة الانفصالية في بلدان أخرى. فهل تلك وسيلة لإخفاء المشاكل الداخلية لتلك الدول؟ وهل لتلك البلدان سجلات مثالية لحقوق الإنسان؟ ومن الواضح أن دوافع تلك البلدان في هذه الهيئة هي تفكيك السلامة الإقليمية لدولة مستقلة وذات سيادة. وهذه ممارسات غير قانونية ويجب عدم التغاضي عنها لأنها تشكّل انتهاكا للمبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا يسعنا السماح بذلك، ولا يمكننا السماح باستمرارها. وتعرب إندونيسيا عن رفضها القاطع لجميع الاتهامات الموجهة من تلك البلدان والأفراد المدفوعين بدوافع انفصالية تتحرك من وراءها.

وأود أن أختتم بياني باقتباس مثل إندونيسي قديم: إذا ضربت سطح الماء في الدلو فإن عليك توخي الحذر من صفعة الماء على وجهك.

السيدة تريباتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة للرد على البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لباكستان يوم السبت ٢٣ أيلول/سبتمبر (A/72/PV.22) في إطار ممارسة حق الرد.

لقد سعت الممثلة الدائمة لباكستان في بيانها مرة أخرى إلى صرف الانتباه عن دور باكستان بوصفها مركزا للإرهاب العالمي. وقد فعلت ذلك بعرض قاس لصورة فتاة مصابة. وكانت تلك صورة الفتاة الفلسطينية راوية أبو جمعة، وكانت المصورة الفوتوغرافية الأمريكية هايدي ليفيني هي التي التقطت تلك الصورة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٤. ونُشرت الصورة في صحيفة نيويورك تايمز في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥ تحت عنوان ”النزاع والشجاعة والتعافي في غزة“. وسعت الممثلة الدائمة لباكستان إلى تضليل الجمعية بنشر الأكاذيب عن الهند بعرض تلك الصورة المزورة للدفع بخطاب زائف.

وفي مقابل ذلك المسعى الباكستاني الخبيث المضلل، فإننا مضطرون لعرض صورة حقيقية للآلام التي تسببها المكائد الباكستانية الشائنة للهند. وهذه صورة حقيقية – لا زيف فيها – للملازم الشاب عمر فياض من ولاية جامو وكشمير الهندية.

وكان عمر فياض قد اختطف أثناء احتفالات زفاف وتعرض للتعذيب الوحشي ثم القتل على يد الإرهابيين المدعومين من باكستان في أيار/مايو ٢٠١٧. وهذه صورة حقيقية ترسم واقعا مأساويا قاسيا – أي صورة الإرهاب الصادر عبر حدودنا والتي تعيّن على شعبنا الهندي، وخاصة أولئك المقيمين في ولاية جامو وكشمير مواجهتها كل يوم. وهذا هو الواقع الذي سعى الممثل الدائم لباكستان إلى تعتيمه. غير أن الوجه الحقيقي لباكستان ليس خفيا على أحد.

السيدة حصة العتيبي (الإمارات العربية المتحدة): سيدي الرئيس، أود أن أمارس حق الرد على ما ذكره عضو الوفد الإيراني.

نؤكد مجددا أن الجزر الإماراتية الثلاث: طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى، هي جزء لا يتجزأ من أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة. ونرفض رفضا قاطعا ادعاءات جمهورية إيران الإسلامية حول ملكية الجزر الثلاث، حيث أنها تتعرض لاحتلال إيراني واضح. وما زلنا ندعو جمهورية إيران الإسلامية إلى إعادة الحقوق إلى أصحابها، إما طواعية أو باللجوء إلى الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية، وعلى رأسها اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

وبالإشارة إلى الاتفاق النووي فإنه لا يجب استخدامه وسيلة من قبل إيران للتدخل في شؤون المنطقة. إن جمهورية إيران الإسلامية بما تنتهجه من سياسات إقليمية توسعية وتصدير ثوراتها إلى بلدان أخرى، وما ترتكبه من انتهاكات صارخة لمبدأ السيادة وتدخلها المستمر في الشؤون الداخلية للدول العربية، تقوم بدور سلبي يتسبب في إثارة التوتر وعدم الاستقرار في منطقتنا ويشكل تهديدا وجوديا. وإن أي تدخل من جانب إيران في الشؤون الداخلية للدول العربية أمر غير مقبول ولا بد من مواجهته.

إننا نشدد على أن جمهورية إيران الإسلامية دولية راعية للإرهاب في منطقتنا، بدءا من حزب الله في لبنان وسوريا والحوثيين في اليمن، وإلى الجماعات والخلايا الإرهابية الأخرى في البحرين والعراق والمملكة العربية السعودية والكويت. وفيما يتعلق بجهود التحالف من أجل إعادة الشرعية في اليمن، التي أشار إليها الممثل الإيراني، نود الإشارة إلى أن الحكومة الشرعية لليمن قد أصدرت طلب المساعدة في آذار/مارس ٢٠١٥ بما في ذلك التدخل العسكري موجها إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربي وجامعة الدول العربية لأجل حماية اليمن وشعبه من العدوان المستمر من جانب الحوثيين الذين تدعمهم إيران. واستجابة لهذا الطلب تم تشكيل تحالف استعادة الشرعية في اليمن تحت قيادة المملكة العربية السعودية لحماية اليمن وشعبه. وتؤمن دولة الإمارات بأهمية الالتزام الكامل بدعم الشرعية والحفاظ على وحدة اليمن وسيادته، ورفض التدخل في شؤونه الداخلية. إن السبيل الوحيد للمضي قدما في حل النزاع في اليمن هو من خلال عملية سياسية تستند إلى قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) ومبادرة مجلس التعاون الخليجي ومخرجات الحوار الوطني.

وندين بقوة جمهورية إيران الإسلامية لممارسة نفوذها الناشط في هذا النزاع. فقد دعمت جمهورية إيران الإسلامية الحوثيين في اليمن ماليا واستراتيجيا وعسكريا عن طريق تدريب المقاتلين الحوثيين وإرسال شحنات الذخيرة والأسلحة إلى البلد بصورة غير مشروعة في انتهاك صارخ لقراري مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) و٢٢٣١ (٢٠١٥). وفي مناسبات عديدة تم اعتراض شحنات أسلحة غير مشروعة مرسلة من جمهورية إيران الإسلامية، من قبل العديد من الدول الأعضاء والقوات البحرية. وتشكّل هذه الشحنات دليلا آخر على سلوك إيران التوسعي المزعزع للاستقرار في اليمن، والذي يؤدي إلى تأجيج النزاع ويهدد المدنيين اليمنيين وجيران اليمن. ويشكّل الدعم الإيراني غير المشروع، بما في ذلك توفير مكونات الصواريخ وغيرها من الأسلحة إلى جماعة الحوثي وصالح المتمردة تهديدا مباشرا ليس للحكومة الشرعية والشعب اليمني فحسب، بل أيضا للملكة العربية السعودية وللملاحة في البحر الأحمر.

وتدعو دولة الإمارات مجلس الأمن لاتخاذ جميع التدابير اللازمة للمطالبة بأن تمتثل إيران لالتزاماتها. وتناولت الكلمة المعاناة الإنسانية في اليمن. ونود في هذا الصدد أن نشير إلى إصرار التحالف على ضرورة الحل السياسي للأزمة، وهو الحل الذي يرفضه المتمردون الحوثيون.

السيدة حمد (البحرين): ردا على ما أدلى به ممثل إيران، فإن الجميع يعلم ما قامت به إيران وما تواصل القيام به من احتلال لأراض وتعد وتدخل في سيادة الدول، واستمرارها في دعم الإرهاب والجماعات الإرهابية مع نشر الكراهية والطائفية في المنطقة والعالم أجمع. وينبغي لإيران الكف عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد شعبها. وإن النظام الإيراني، بممارساته التوسعية العدوانية ضد جيرانه، لهو خير دليل على الطبيعة الخطرة والمقوِّضة للأمن والسلم في المنطقة والعالم.

وندعو المجتمع الدولي ليقوم بدوره في مواجهة هذه التصرفات الرعناء لإيران التي أضرت بشعبها وبالمنطقة ومنعها من الاستمرار في هذه السياسات التخريبية من دعم للإرهاب وتعدٍ على سيادة الدول وتدخلٍ في شؤونها الداخلية، وذلك وفقا للمبادئ الدولية.

السيد عثمان (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): تود باكستان ممارسة حقها في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل الهند.

ولا سبيل لإخفاء الحقيقة مهما حاول أحدهم التعتيم عليها بتكرار الكذب. وقد اختار ممثل الهند مرة أخرى صرف انتباه المجتمع الدولي عن المسألة الحقيقية، ألا وهي الحياة البشرية، وعيون البشر – أولئك الأطفال والرضع – الذين فقدوا بصرهم إلى الأبد، والنساء اللواتي يتعرضن للاغتصاب والمسنين الذين يقتلون كل يوم تحت الحكم الوحشي لقوات الاحتلال الهندية في إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند. والمسألة الحقيقية هي أن الهند ترفض تنفيذ قرارات مجلس الأمن،

وصرف المناقشة عن موضوعها الرئيسي عن طريق عرض الصور التي ارتدّت وبالا عليها لن يغير الحقائق في الميدان. فالشعب الهندي نفسه لا يأخذ بحجتها تلك. وتسعى الهند، التي تواصل تعذيب وقتل الأبرياء من مواطني كشمير، إلى التستر وراء تلك الصور الفوتوغرافية. ويدل هذا على مدى يأسها وبطلان جهودها للتستر على ذنوبها. وقد تم توثيق إرهاب الدولة الهندية بما يكفي في التقارير المتتالية لحقوق الإنسان التي تعدها مختلف المنظمات الدولية. وهناك الآلاف من الصور التي تدل على إرهاب الدولة الهندية.

ولن يهزم الكشميريون أبدا. وستتوالي الضربات والهجمات على الكشميريين غير أنهم لن يستسلموا أبدا – مثلما فعل نيلسون مانديلا، شأنهم في ذلك شأن الشعب الفلسطيني الذي لم يستسلم أبدا. ولن تؤدي الأساليب الانصرافية الهندية هذه إلى تغيير الوضع في الميدان، والذي يجب مساءلة الهند عنه. وتجب مساءلة الهند عن جرائم الحرب التي ترتكبها هناك، وتجب مساءلتها عن نداء المشروعية والأخلاق والضمير.

ونطلب إلى هذه الهيئة الدولية أن تعمل بوصفها ضمير العالم، وأن تكفل عدم فقدان أي طفل لبصره قسرا، وعدم تعرض امرأة أخرى للاغتصاب مرة أخرى، وعدم دفع المسنين إلى الأرض وقتلهم مرة أخرى. ويتطلع الكشميريون إلى التحرر من نير الاحتلال الهندي الوحشي، وسوف يواصلون الصمود والمقاومة مرة تلو الأخرى.

وأود أن أذكِّر زميلي ممثل الهند بأن التفوق العنصري والهيمنة الدينية يشكلان جزءا من العقيدة السياسية لمنظمة راشتريا سوايامسيفاك سانغ الطوعية. ويتبع الأعضاء السابقون في تلك المنظمة –والذين يشكلون الآن جزءا من النخبة الحاكمة الهندية– السياسة نفسها في جميع أنحاء الهند، وخاصة في إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند. وهم أنفسهم يجلسون الآن في صمت في حين تتعرض المئات من النساء للاغتصاب كل يوم في جميع أنحاء الهند وتعيش الأقليات على هامش المجتمع، ويتعرض المسلمون والمسيحيون للقتل علنا دون محاكمة، وتتوفر حماية الدولة لمرتكبي الهجوم الإرهابي على قطار سابجهوتا.

ولكي يفرض القادة الهنود هيمنتهم الإقليمية، فإنهم يواصلون اتباع سياسة الإرهاب الذي ترعاه الدولة وتمويل

وتسليح التنظيمات الإرهابية مثل حركة طالبان في باكستان وجماعة الأحرار بهدف شن الهجمات الإرهابية داخل باكستان وقتل مئات الأبرياء من النساء والرجال والأطفال. وتواصل الهند شن هجمات القتل من داخل معاقلها الإرهابية– عمليات مثل تلك التي نفذها القائد يادافـ، التي تنشر الرعب والعنف في جميع أنحاء باكستان. وقد ألقينا القبض على يادافـ متلبسا بجرمه وسوف نلقي القبض على الآخرين من أمثاله ونقدمهم إلى العدالة. وليست باكستان، وإنما عداء الهند المستحكم لباكستان، هو عدوها الأكبر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

بيان الرئيس

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أي أسبوع حافل بالعمل هذا، إذ أُدلي فيه بـ١٩٦ بيان من على هذه المنصة. وهذه هي المرة الأولى خلال ١١ عاما التي تخاطب فيها جميع الدول الأعضاء والمراقبون الجمعية العامة. وقد تابعتُ جميع تلك البيانات عن كثب، بينما استمعتُ إلى الكثير منها في إحاطات مباشرة. وحينما يتعذر علي ذلك، أطلب من فريقي إرسال تقارير مباشرة بعد الإدلاء بكل بيان. وقد تمكنتُ من الاستماع إلى الجميع بفضل العمل الشاق لأعضاء الفريق. ولن أحاول تلخيص جميع البيانات الـ١٩٦ في هذا الخطاب الموجز. ولن يتسنى لي استيعاب تنوع جميع المسائل المطروحة وتعقيدها، ولن أستطيع أيضا محاكاة العاطفة والخبرات التي قدمتها لنا الأمم والمدن والأوطان في هذا المنبر.

وعوضا عن ذلك سأتناول أمورا ثلاثة فيما يلي. أولا، سأولي اهتماما للإنسان. وليس ثمة اختلاف في ذلك اليوم طالما أنني قد التزمت بفعل ذلك خلال هذه الدورة برمتها. ثانيا، سوف أستعرض أولويات الدورة الثانية والسبعين في ضوء الإسهامات التي تلقيتها من أعضاء الجمعية. ثالثا، سأتطلع إلى الأسابيع والأشهر المقبلة.

وقد تناولنا الكثير من التحديات خلال الأسبوع الماضي، وحدثنا المتكلمون عن تأثير تلك التحديات على بلدان العالم، والأهم من ذلك أنهم تحدثوا أيضا عن تأثيرها على الناس. وقد سمعنا عن فرار الأشخاص من إطلاق النيران أو من قوة انفجار القنابل، وعن أشخاص يعيشون على مدى أسبوع كامل بنفس المبلغ الذي ينفقه البعض منا على قدح من القهوة. وسمعنا عن أشخاص أُجبروا على اتخاذ قرار بين المخاطرة بأرواحهم بأن يبقوا حيث هم أو تعريض حياتهم للخطر بالفرار من مكان إقامتهم، وعن أشخاص يتساءلون في حيرة وفزع عن متى سيأتي الإعصار القادم، أو ما إذا كانت المياه ستغمر قراهم خلال بضعة عقود فحسب، وعن أشخاص إما بدأوا يفقدون الأمل في عمليات السلام الدولية أو أنهم يئسوا منها بالفعل، وأشخاص مازالوا في انتظار أن تكون العدالة وحقوق الإنسان جزءا من واقع حياتهم اليومية.

ولم تقتصر تلك البيانات على التركيز على التحديات فحسب، بل تناولت أيضا الحلول والأشخاص الذين يعملون على البحث عنها. واستمعنا إلى شهادات عن مكامن القوة والصمود، والشراكات والروح الابتكارية المبادرة. وأود أن أشكر الجميع على وضع السكان في صميم المناقشة العامة. وإنني على ثقة بأن بوسعنا فعل المزيد في الدورة المقبلة. ويمكننا جعل مناقشاتنا والإجراءات التي نتخذها أكثر قربا من الأشخاص الذين يتأثرون بها.

وأود الآن أن أركّز على الدورة الثانية والسبعين بمزيد من التعمق. وقد حددتُ أولوياتي قبل بدء هذه المناقشة العامة ولكن ما لم أدركه هو كيف سيستجيب الحاضرون لتلك

الأولويات. وأود الآن أن أوجز بعض الرسائل التي أنوي اقتباسها من البيانات التي أُدلي بها.

أولا، لقد استمعت إلى تأييد ساحق للاقتراح الداعي إلى إعطاء الأولوية للسلام والوقاية. وردد الكثير من المتكلمين دعوة الأمين العام إلى تعزيز الجهود الدبلوماسية لوضع حد للنزاعات التي نشهدها اليوم، ودعا المتكلمون الأمم المتحدة إلى أن تفعل المزيد لمنع نشوب النزاعات. ويجب علينا الاستفادة من الخبرات الوطنية والإقليمية والدولية في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات. ويجب علينا إعادة ترتيب نهجنا لكي نولي اهتماما أكبر للسلام فيما نطلق عليه اليوم عبارة ''السلام والأمن''. وكان هناك أيضا تشديد على تقديم الدعم المستمر إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فما تزال عمليات السلام تؤدي دورا هاما للغاية. وهي تعمل لأجل حماية المدنيين ودعم الجهات الفاعلة الوطنية بهدف بناء السلام وصونه. وسمعنا أن بعض المواطنين قد قدّموا أغلى التضحيات أثناء خدمتهم تحت راية الأمم المتحدة. وأود أن أشكرهم، باسم الجمعية العامة، على التزامهم الدؤوب.

ثانيا، تحدث المتكلمون عن احتياجات الناس في جميع أنحاء العالم، وأعربوا عن رؤية تصبح فيها حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وسيادة القانون معايير سائدة. غير أنها ما تزال استثناء اليوم، للأسف. ولذلك، فإنه يتعين علينا بذل المزيد من الجهد لتحقيق تلك الرؤية. واستمعت أيضا إلى نداءات تدعونا إلى النظر إلى ما هو أبعد من مجرد شعارات ''اللاجئين'' و''المهاجرين'' وأن نستخدم عوضا عنهما عبارة ''البشر'' كما هي ببساطتها. وأخبرنا الكثيرون عن العمل الجاري لخدمة أولئك الأشخاص وعن أهمية دعم الدول والمجتمعات المضيفة لهم. وبالإضافة إلى ذلك، شدد الكثيرون على ضرورة وضع إطار عالمي شامل.

ثالثا، ذكّرنا المتكلمون بكل الوعود التي قدمناها للشعوب وللكوكب على السواء. واستمعنا طوال الأسبوع إلى الإفادات عن العمل الجاري لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأوضح البعض أيضا أن تغيّر المناخ قد أصبح مسألة حياة أو موت بالنسبة للسكان والنظم الإيكولوجية وأساليب الحياة بل لبلدان بأسرها. وبالتالي، فقد سعدنا بما رأينا من تأييد باهر لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ في هذه القاعة. وأخيرا، جدد المتكلمون التزامهم مرة أخرى إزاء الأمم المتحدة وإزاء بعضهم بعضا بالقول بقوتهم متحدين معا في ظل نظام قائم على الحوار وتعددية الأطراف، وشددوا على أن أي بديل آخر سينطوي على خطر تكرار الأخطاء التاريخية نفسها.

غير أن الكثيرين أقروا بأمرين. أولهما أننا نعيش في عالم متغير، وأن في تلك التغيرات ما هو صالح وطالح، وأنها تحدث بوتيرة سريعة. أما الأمر الثاني فهو أنه يجب على الأمم المتحدة أن تبذل مزيدا من الجهد لتواكب تلك التغيرات. وسوف نستمع خلال الدورة المقبلة إلى المزيد من الأفكار والمواقف فيما يتعلق بالطريقة التي ينبغي أن يحدث بها ذلك التكيف مع التغيرات. وإنني ملتزم بكفالة أن تكون مناقشاتنا مفتوحة وشاملة وشفافة قدر الإمكان.

وأود أن أتوقف هنا لأتكلم بصراحة. فلم تكن كل الرسائل التي تلقيناها في المناقشة العامة إيجابية. وحوى الكثير منها انتقادات لبلدان أخرى أو للأمم المتحدة. غير أن ذلك جزء من مجموع المناقشات كلها. وإن من حق الدول الأعضاء في الجمعية القيام بذلك. وبصرف النظر عن حجم السكان أو الاقتصاد أو البلدان التي يمثلونها، فإنه يحق لجميع الوفود أن تتاح لها مدة زمنية متكافئة على هذا المنبر، ويحق لها أن تتكلم بحرية ودون رقابة. وعلينا أن نتذكر أن التباينات في المواقف الانفرادية لا تمنع التوصل إلى الاتفاقات المتعددة الأطراف، وأنها ربما تقتضي منا المزيد من العمل. وربما تكون مفاوضاتنا أكثر صعوبة، غير أن

بإمكانها أن تؤدي إلى نتائج أقوى. وعليه، أود الترحيب بتوافق الآراء وتباينها في ذات الوقت لكونها جزءا من المناقشة العامة هذا العام.

ولم يبقَ لنا إلا التطلع إلى الأمام. وسوف تشمل الدورة الثانية والسبعون أحداثا هامة للغاية. وقد أُدرج بعضها سلفا في الجدول الزمني مثل الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الحفاظ على السلام المتوقع عقده في نيسان/أبريل، واعتماد الاتفاقات العالمية المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين في أيلول/سبتمبر. وتقرر سلفا أن تعقد الجمعية العامة اجتماعا رفيع المستوى يُعنى بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ويدل ذلك على استعدادنا لمتابعة الولايات الموروثة من الدورات السابقة في مرحلة مبكرة. وإني لعلى ثقة بأننا سنشهد أحداثا رئيسية أخرى على مدار العام استجابة لمبادرة الدول الأعضاء أو تفاعلا مع الأحداث التي تجري في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، ستبدأ قريبا أعمال اللجان الرئيسية للجمعية العامة. ولا شك أن جميع اللجان الست تعدُّ أدوات هامة لتعددية الأطراف، وأنه ينبغي لنا الاستفادة منها.

وأود قبل أن أختتم بياني أن أشكر جميع الذين أسهموا في المناقشة العامة للدورة الثانية والسبعين. وأشكر ممثلي الدول الأعضاء والمراقبين على مخاطبتنا هنا وتوضيح رؤاهم. وأود أن أنوّه بنواب الرئيس على توليهم الرئاسة بالنيابة عني.

وأود أيضا أن أشكر جميع الذين عملوا على ضمان سلاسة سير المناقشة وأمن جميع المشاركين فيها، وأخصّ منهم زملاءنا في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. فهؤلاء الأشخاص لم يقفوا هنا على هذه المنصة، ولكن لم يكن ممكنا لنا أن نكون هنا لولا كل ذلك الجهد الذي بذلوه بعيدا عن دائرة الضوء ومن وراء الكواليس. وأعتقد أنهم يستحقون منا الإشادة بهم.

وإنني على ثقة من أن الكثير من الوفود هنا قد تنفست الصعداء اليوم.

لقد عاد الممثلون رفيعو المستوى إلى عواصم بلدانهم، ولم تعد جداول العمل تتضمن جلسات وأحداث متعاقبة. ومع أن معظم الحضور بحاجة إلى فترة استجمام، إلا أن أولئك الذين نمثلهم –أي الشعوب التي تحدثت عنها اليوم – تدعونا إلى القيام بعكس ذلك تماما. فهي تود منا التركيز على الفعل الآن أكثر من ذي قبل. فهيا للعمل إذن.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.